الجامعة الإسلامية– غـزة

عـمادة الـدراسات الـعليا

كليــة التــجارة

قسم إدارة الأعـمال

دوافع تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في فلسطين و محدداته

من وجهة نظر العاملين في فروع الشركات العاملة في قطاع غزة

إعداد:

سامر " محمد معين " شعبان شعث

إشراف :

أ.د/ يوسف حسين محمود عاشور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبا الحصول على درجة الماجستير في

إدارة الأعمال

1433هـ - 2012

بسم الله الرحمن الرحيم
الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه
سنة ولا نوم له ما في السموات وما في
الأرض من ذا الذي يشفع عنده
إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم
ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء
وسع كرسيه السموات والأرض ولا
يؤده حفظهما وهو العلي العظيم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك.. و لاتطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك **الله جل جلاله**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ...**والدي العزيز**

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود ،إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي...**أمي الحبيبة**

إلى روح جدي و جدتي الطاهرة...الذين كافحوا من أجل سعادتنا فكان لهم الفضل

من بعد فضل الله سبحانه وتعالى

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ..

إلى من عرفت معها معنى الحياة ... **زوجتي العزيزة**

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لا شيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبات القلب الطيب والنوايا الصادقة

إلى من رافقنني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعهن سرت الدرب خطوة بخطوة وما يزلن يرافقنني حتى الآن...أخواتي العزيزات

شكر و تقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

الأستاذ الدكتور يوسف عاشور مشرفي الذي عمل معي ليل نهار من اجل الوصول إلى هذه الدرجة العلمية و الخروج بدراسة تثري البحث العلمي

و لجنة المناقشة كل من الدكتور فارس أبو معمر و الدكتور صبري مشتهى

و الشكر الموصول لجميع من ساهم معي في شركات التأمين الوطنية من السادة المدراء و الموظفين الذين تفضلوا بالإجابة على الاستبيان.

و لا انسى حماي العزيز الدكتور أحمد ماهر النخالة

وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
آية قرآنية	II
الإهداء	II
شكر و تقدير	IV
الفهرست	V
قائمة الجداول و الأشكال	VIII
الملخص	X
Abstract	XI
الفصل الأول	**1**
أولاً: المقدمة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	5
ثالثاً: متغيرات الدراسة	6
رابعا: فرضيات الدراسة	7
خامساً: اهداف الدراسة	7
سادساً: أهمية الدراسة	8
سابعاً: الدراسات السابقة	9
الدراسات العربية	9
الدراسات الاجنبية	17
ثامناً : التعليق	19
الفصل الثاني	**20**
القسم الأول: التأمين	21
المبحث الأول : طبيعة و ماهية التأمين	21
أولا ً:التامين : تعريفاته ، مفهومه	21
ثانياً : أنواع التأمين	23
ثالثاً: أهمية التأمين في العمليات التجارية	24
المبحث الثاني: الفوائد و المكاسب من التأمين	28
القسم الثاني : الدمج في شركات التأمين	31

المبحث الأول : طبيعة الاندماج و دوافعه	32
أولاً: الاندماج	32
ثانياً: أنواع الاندماج	33
ثالثاً: أشكال الاندماج	34
رابعاً: دوافع الاندماج	36
المبحث الثاني : العوامل المساعدة على الاندماج	38
المبحث الثالث: المحددات الداخلية في الاندماج بين شركات التأمين	40
أولاً: حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	40
ثانياً : الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين	42
ثالثا: الأنظمة الداخلية لشركات التأمين	44
المبحث الرابع : المحددات الخارجية للاندماج في شركات التامين	45
حجم أعمال التأمين في فلسطين	45
الدراسة المقارنة بين الشركات	48
أولاً :المقارنة بين الشركات بالنسبة لأقساط التامين	48
ثانيا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لإجمالي الموجودات	49
ثالثا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لمجموع المطلوبات المتداولة	50
رابعا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لإجمالي الذمم المدينة	51
خامسا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لرأس المال المدفوع	52
سادسا :المقارنة بين الشركات بالنسبة ذمم شركات التأمين و إعادة التامين	53
المبحث الخامس: البيئة القانونية في فلسطين	54
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	**57**
مقدمة	58
طرق جمع البيانات	58
مجتمع الدراسة	59
أداة الدراسة	59
صدق وثبات الاستبيان	61
صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة	62
صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	67
ثبات فقرات الاستبانة	67

المعالجات الإحصائية	69
اختبار التوزيع الطبيعي	71
الفصل الرابع : نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها	**72**
أولا: خصائص مجتمع الدراسة	73
ثانياً: تحليل فقرات الدراسة	75
ثالثاً: تحليل محاور الدراسة	89
رابعاً: تحليل المتغيرات الشخصية	91
الفصل الخامس: النتائج و التوصيات	**96**
أولاً: النتائج	97
ثانياً : التوصيات	99
ثالثاً : الدراسات المقترحة	100
مراجع الدراسة	101
الملاحق	106
أولا: الاستبيان	107
ثانياً: كشف المحكمين	111

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	متطلبات جذب الاستثمار في أسواق رأس المال العربية	29
2	الحصة السوقية لكل شركة بالنسبة لأقساط التأمين	43

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	شركات التأمين المحلية العاملة في فلسطين	45
2	المقارنة بين الشركات بالنسبة لأقساط التأمين	42
3	المقارنة بين الشركات بالنسبة لأجمالي الموجودات	49
4	المقارنة بين الشركات بالنسبة لمجموع المطلوبات المتداولة	50
5	المقارنة بين الشركات بالنسبة لاجمالي الذمم المدينة	51
6	المقارنة بين الشركات بالنسبة رأس المال المدفوع	52
7	المقارنة بين الشركات بالنسبة لذمم شركات التامين و إعادة التامين	53
8	توزيع الاستبيانات على الشركات	59
9	مقياس الإجابات	60
10	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	62
11	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين	63
12	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: الأنظمة الداخلية لشركات التأمين	64
13	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: حجم الأعمال في قطاع التأمين	65
14	الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: البيئة القانونية في فلسطين	66
15	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	67
16	معامل الثبات طريقة التجزئة النصفية	68
17	معامل الثبات طريقة والفا كرونباخ	69
18	توزيع أطوال الفقرات	70
19	اختبار التوزيع الطبيعيONE SAMPLE KOLMOGOROV-SMIRNOV	71
20	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	73
21	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	74

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
22	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	74
23	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	75
24	تحليل الفقرات المحور الأول: حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	76
25	تحليل الفقرات المحور الثاني: الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين	78
26	تحليل الفقرات المحور الثالث :لأنظمة الداخلية لشركات التامين	81
27	تحليل الفقرات المحور الرابع :حجم الأعمال في قطاع التامين	84
28	تحليل الفقرات المحور الخامس: البيئة القانونية في فلسطين قانون التأمين الفلسطيني	87
29	تحليل محاور الدراسة	90
30	نتائج اختبار تي للمتغيرات الشخصية و الجنس	92
31	تحليل التباين الاحادي حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى للعمر	93
32	تحليل التباين الاحادي حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى للمستوى التعليمي	94
33	تحليل التباين الاحادي حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى للتخصص العلمي	95

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف دوافع تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في فلسطين و محدداته من وجهة نظر العاملين في فروع الشركات العاملة في قطاع غزة بالإضافة إلى الوقوف على المحددات التي تعوق عملية الاندماج بين شركات التأمين والخروج بتوصيات محددة حول اندماج شركات التأمين و المقترحات المناسبة لتطبيقها و الانتفاع من المزايا المتحققة من ذلك بالإضافة إلى إبراز اهمية تحقيق الاندماج في قطاع شركات التأمين .

حيث تكمن اهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على موضوع أخذ يتزايد الاهتمام به عالمياً بشكل كبير، لمواجهة مختلف الصعوبات و العراقيل و الازمات التي حدثت مؤخراً، في ضوء متطلبات تحرير التجارة الدولية و العولمة و اقتصاديات السوق المفتوح.

ويتكون مجتمع الدراسة من بعض العاملين في شركات التامين العاملة في فلسطين والتي يبلغ عددها ستة شركات في العينة ، و الفئة المستهدفة هي من العاملين في الإدارة العليا في شركات التأمين و تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد عينة الدراسة البالغ حجمها 140 موظف وتم استرداد 107 استبانة.

و خلصت الدراسة إلى بعض النتائج المهمة منها أنه يعتبر ضعف راس المال لدى شركات التامين من الدوافع الاساسية لتحقيق الاندماج فيما بين الشركات الامر الذي يشجع الشركات ذات القاعدة الرأسمالية الضعيفة على الاندماج لزيادة رأس المال لديها تدني حجم أعمال التأمين في فلسطين من الدوافع الأساسية نحو تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في هذا القطاع.

و جاءت اهم التوصيات ضرورة سعي شركات التأمين العاملة في فلسطين نحو تحقيق الاندماج بشكل جدي لتكوين كيانات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة محليا و اقليميا تكون قادرة على مواجهة الظروف المحيطة . وضرورة العمل من قبل هيئة سوق رأس المال على تشجيع الاندماج ما بين شركات التأمين و تقليص اعدادها بما يلائم السوق الفلسطيني.

Abstract

The study aims to exploring the Stand motivated to achieve merger between insurance companies working in Palestine and its determinants from the point view of workers in the branches of the companies working in the Gaza Strip. The study also concludes and issues recommendations regarding Insurance merger process, and adopting suitable and reasonable suggestions to be applied and got the benefits from the achieved advantages. In addition to that the study presents and shows the importance of merger in Insurance Company's field.

The study spotlights on an issued that becomes very important internationally to face different problems, difficulties, barriers and crisis which occurred recently as a result of International trade requirements, globalization and the economics of open market.

The society of study composed of the employee in the insurance companies working in Palestine which amounted to eleven company's .The target class is the employees in the top management of insurance companies. The questionnaire was distributed for all study samples which amounted to 140,107 questionnaires were restored.

And the study concluded some important results of which it is the weakness of capital in the insurance companies of the main motivations to achieve merger among companies which encourages companies with capital base vulnerable to merge to increase their capital low volume of insurance business in Palestine of the main motivations towards integration between insurance companies operating in this sector

And the most important recommendations were the need to seek insurance companies operating in Palestine towards merger in earnest to create strong economic entities able to compete locally and regionally to be able to face the circumstances. And the need for action by the Capital Market Authority to encourage mergers between insurance companies and reduce prepared to suit the Palestinian market.

الفصل الأول

أولاً المقدمة.

ثانيا: مشكلة الدراسة و تساؤلاتها .

ثالثا: متغيرات الدراسة.

رابعا: فرضيات الدراسة.

سادساً: أهمية الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة.

ثامناً: التعليق على الدراسات السابقة.

أولاً المقدمة:

تعتبر شركات التامين أحد اوجه النشاط الاقتصادي في أي بلد كان حيث تلعب أدوار مهمة في تنمية عجلة الاقتصاد المحلي الامر الذي يدفعن إلى الاهتمام بدارسة قطاع التامين في فلسطين و دراسة الادوات و الوسائل التي يستخدمها في تسيير امور العمل المختلفة و سبل توفير الاموال، في فلسطين بدأ التركيز على تطوير قطاع التامين و العمل على تنميته من خلال إصدار قانون التامين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005 (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية).

حيث لم يعد هناك مكان للشركات الصغيرة في ظل العولمة، حيث تشير جميع الدراسات الاقتصادية إلى أن اندماج الشركات سيحسن من نوعية الخدمة المقدمة ويقلل من التكلفة على الشركة وسيزيد من الأرباح، كما أن الشركات المندمجة تستطيع مواجهة غزو الشركات الأجنبية العملاقة القادمة بموجب اتفاقية التجارة الحرة مما يخلق نوعاً من التنافس والذي يؤدي إلى تقديم خدمات على مستوى راقٍ وأداء متميز، إلى جانب خلق فرص عمل جديدة ، تحد من مشاكل البطالة، ويساعد في تنمية مواردها البشرية ويمكنها في مراحل تالية من الحضور ومنافسة الشركات الأجنبية (الصنيع،2009).

وبالتالي أصحبت القدرات الفردية والامكانيات المتواضعة ورؤوس الأموال المبعثرة غير قادرة على تحقيق الأهداف الكبيرة للأفراد، لذلك تبدو أهمية الاندماج في توفير رؤوس الأموال الكافية والقادرة على تحقيق أهداف الشركات وتحقيق الائتمان والثقة لدى العملاء والبنوك، ومن ناحية أخرى، فإن اندماج الشركات يؤدي إلى توحيد الإدارات وخط التفكير وانسجامه، وبالتالي توفير الجهود وتوحيدها، ويحد من المنافسة، ويؤدي إلى فتح أسواق جديدة، وتوفير الأيدي العاملة الماهرة وبالتالي يؤدي إلى جودة الانتاج وخفض النفقات.

ففي جمهورية مصر العربية اندمجت ثلاث شركات تأمين مملوكة للحكومة المصرية في كيان تأميني واحد، حيث اندمجت كلا من شركتا الشرق للتأمين المصرية والمصرية لإعادة التأمين الاندماج مع شركة مصر للتأمين برأسمال 1.9 مليار جنيه وحجم أصول تبلغ 18 مليار جنيه و ذلك في العام 2007 (البيان ،2007)

وفي المملكة العربية السعودية شهد قطاع التأمين في السعودية خلال الأعوام 2009–2011 تأسيس عدد كبير من الشركات وصل إلى 31 شركة في قطاع التأمين بسوق الأسهم السعودية في حين بلغ تجاوز إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نحو 17.1 مليار ريال (4.5 مليار دولار) وبنسبة 800 في المائة(الحمراني،2011)

وفي فلسطين يعتبر قطاع التامين وليد تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف و التشويه في هيكله نتيجة للتغيرات السياسية التي مرت في فلسطين من مرحلة الانتداب البريطاني انتقالاً إلى الاحتلال الإسرائيلي ثم الحكم الاردني في الضفة الغربية و المصري في قطاع غزة و أخيراً إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993، ما أصبح هناك ضرورة ملحة لوجود قطاع تأمين قوي و قادر على أداء المهام المطلوبة منه بما ينعكس إيجاباً على باقي القطاعات الاقتصادية و تسهم في دفع عجلة التنمية الذي من المفترض أن تعم بالخير الوفير على المواطنين و ترفع من مستوى معيشتهم و تحس من اوضاعهم الاقتصادية

ان الاندماج لا يرتبط بالأزمات فقط وإنما هو عائد لأوضاع السوق والشركات في اغلب الأحيان حيث ان عملية الاندماج لها مبررات وأسباب قد تعود بنتائج ايجابية على أطرافها في مختلف الأوقات وليس في الأزمات فقط.

أن نشاطا الاندماج والاستحواذ يمكن أن تمثل أحد الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومات والمستثمرين من الشركات في ظل الأوضاع الراهنة إذ تلجا الشركات القوية إلى الاستحواذ على الشركات المنافسة لها. (السحيباني ،2008).

فالاندماج مطلب ايجابي في ظل الأوضاع الراهنة من شأنه تقليص تكاليف التشغيل ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء كما يتيح إمكانية التوسع في السوق المحلي حيث ان عملية الدمج لها سلبياتها و إيجابياتها، إلا أن الايجابيات هي التي تطغى على السلبيات دائماً، فتجربة الاندماج الناجحة بين بنكي الإمارات الدولي ودبي الوطني الذي أوجد كيانا تحت اسم الإمارات دبي الوطني يعد الأكبر في المنطقة العربية

أما فيما يخص الأسباب المحفزة لاندماج شركات التأمين فأهمها هو أن الاندماج سيؤدي إلى خلق كيانات تأمينية عملاقة قادرة على تنويع خدماتها التأمينية وطرح منتجات تأمينية جديدة

بأسعار معقولة للمستهلك وفي مختلف المجالات، والاستفادة كذلك من الخبرات الفنية والبشرية والإمكانات المادية والتسويقية والإدارية للشركات التي رسخت أقدامها في السوق، وكذلك ضغط النفقات الباهظة التي تنفقها شركات التأمين لتكوين البنية التحتية والخدماتية لها. ومن فوائد الاندماج كذلك القضاء على المنافسة غير المتكافئة التي قد تضر بشركات التأمين وبالمستهلك على حد سواء

و يسعى البحث من خلال الدراسة ان يتم عملية اخذ عينة من شركات التامين العاملة في فلسطين و عددها ستة شركات مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال(PMC 2009) و يتم توزيع الاستبانات على المدراء العامون و التنفيذيون و الموظفين من اجل الخروج بنتائج و توصيات مبنية على أسس البحث العلمي تساهم في تحقيق أهداف هذه الدراسة.

ثانيا: مشكلة الدراسة و تساؤلاتها :

هذا التوالد السريع لشركات التأمين في فلسطين الذي حتمته قناعات ضيقة باحثة عن الربح السريع لم يكن مبنى على رؤية اقتصادية تنموية ذات أبعاد وطنية استراتيجية وانعكست سلباً على واقع قطاع التأمين وأضفت عليه بعض الخصوصيات التي ترتبت عنها العديد من الآثار السلبية التي حالت دون تطوره بشكل سليم وضعف دوره التنموي ،جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع مهم و هو الاندماج ما بين شركات التأمين و محاول الخروج بنتائج و توصيات بعد الوقوف على دوافع تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في فلـــسطين و محدداته من وجهة نظر العاملين في فروع الشركات العاملة في قطاع غزة.

حيث تتلخص مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما دوافع تحقيق الاندماج في شركات التأمين و محدداتها في فلسطين ؟

حيث يتفرع منها الأسئلة التالية:

- ما العوامل المساعدة على الاندماج في قطاع شركات التأمين في فلسطين؟
- ما طبيعة المحددات الداخلية التي تحول بين الاندماج في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟
- ما طبيعة المحددات الخارجية التي تحول بين الاندماج في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

ثالثا: متغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة هي متطلبات تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في فلسطين و المحددات التي تحول دون تحقيق الدمج بينهم، و هي كالتالي:

المتغير التابع:

الاندماج في شركات التأمين في فلسطين.

المتغيرات المستقلة:

و تتفرع العوامل المستقلة على النحو التالي

- حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين.
- الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين
- الأنظمة الداخلية لشركات التامين.
- حجم الاعمال في قطاع التامين.
- البيئة القانونية في فلسطين .

رابعا: فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة كما يلي:

1. يعتبر ضعف قاعدة رأس المال في شركات التأمين العاملة في فلسطين من الدوافع الأساسية لإمكانية تحقيق الاندماج بينها
2. تعتبر الحصة السوقية لشركات التأمين العاملة في فلسطين من الدوافع الأساسية لإمكانية تحقيق الاندماج بينها
3. تعتبر الأنظمة الداخلية لشركات التأمين العاملة في فلسطين من الدوافع الأساسية لإمكانية تحقيق الاندماج بينها
4. يعتبر حجم الاعمال في شركات التأمين العاملة في فلسطين من الدوافع الأساسية لإمكانية تحقيق الاندماج بينها
5. تعتبر البيئة القانونية في شركات التأمين العاملة في فلسطين من الدوافع الأساسية لإمكانية تحقيق الاندماج بينها
6. تعتبر المتغيرات الشخصية (الجنس ، العمر ، المستوى التعليمي ، التخصص العلمي) عند استجابات المبحوثين من الدوافع الأساسية لتحقيق الاندماج بين شركات التأمين.

خامساً: اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على دوافع تحقيق الاندماج في شركات التأمين العاملة في فلسطين .
- التعرف على المحددات التي تعوق عملية الاندماج بين شركات التأمين.
- الخروج بتوصيات محددة حول اندماج شركات التأمين و المقترحات المناسبة لتطبيقها و الانتفاع من المزايا المتحققة من ذلك.
- إبراز اهمية تحقيق الاندماج في قطاع شركات التأمين .

سادساً: أهمية الدراسة:

يعتبر قطاع التأممين من القطاعات الرائدة في سوق رأس المال الفلسطيني و الذي لديه امكانيات و فرص كبيرة للنمو التطور و هذا يستلزم العديد من الدراسات و البحوث لإلقاء الضوء على شركات التأمين و إعادة هيكلتها من خلال الاندماج و تستطيع المنافسة مع الشركات الاخرى العاملة في مجال التأمين.

و هو يعطي نتائج ايجابية و يساعد متخذي القرارات في شركات التامين على التعرف على متطلبات تحقيق الاندماج و انعكاس ذلك على الشركات نفسها ، تتبع أهمية التأمين في الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة و تجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة.

لذلك تظهر أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية و كذلك هذه الدراسة سوف تحاول التطرق الى موضوع لم يتم بحثه من قبل في الدراسات السابقة في المجتمع المحلي و هي تحاول التعرف على الاندماج في شركات التامين العاملة في فلسطين و محدداته لدى تلك الشركات موضع الدراسة و البحث ، و محاولة سد الفراغ في الدراسات الاقتصادية و العملية المتعلقة في قطاع التامين الذي يعاني من ندرة في مجال البحث العلمي

و عليه تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية حول ظاهرة الاندماج في قطاع التأمين في فلسطين ، بالإضافة إلى مساعدة الشركات في جانب إبراز أهمية الدمج و الفوائد المرجوة من تحقيق ذلك على قطاع التامين بالإضافة إلى توضيح الصعوبات و المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

سابعاً: **الدراسات السابقة:**

سوف نستعرض في هذه الدراسة عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في بيئات مختلفة باللغة العربية و الإنجليزية.

الدراسات العربية:

1-دراسة عباس (2012) ، بعنوان" أثر الاندماج على اداء الشركات و أرباحها".

يعتبر اندماج الشركات من الحلول المالية الرئيسية للشركات المتعثرة و عليه فأن تأثير هذه العملية لا بد من قياسه على اداء الشركات و عوائدها المالية بعد عملية الاندماج، حيث قامت الدراسة بدراسة تأثير اندماج الشركات المساهمة العامة في قطاع الصناعة على أدائها المالي و أرباحها و كانت عينة الدراسة هي أكبر و أحدث عملية اندماج حدثت في العقد الاخير في الشركات الصناعية و هي اندماج مجمع الضليل الصناعي مع مجمع الشرق الاوسط للصناعة و التجارة و التي تمت في العام 2007 .

حيث قامت بدراسة تأثير هذه العملية على اداء الشركة المتوازن بواسطة نموذج TOBINS-Q من ناحية و على أرباحها من خلال مؤشرات الربحية و السيولة بواسطة نسب مالية عديدة ، و قام الباحث بعمل تحـــليل مقارن قبل سنتين و بعد سنة من عملية الاندماج و ذلك لاختبار اية تأثيرات قياسية لهذا الحدث و تم اختبار نتائج التحليل باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

و قد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية :عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية اندماج الشركات و بين ما تم تحقيقه من ارباح ، و كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عملية اندماج الشركات و بين ادائها و عزت الدراسة ذلك الى المراكز المالية الضعيفة لهذه الشركات قبل عملية الاندماج و بالتالي فان عملية الاندماج يجب ان يسبقها حلول مالية أخرى كإعادة الهيكلة المالية و بحث العوامل المسببة للتعثر المالي الذي استدعى الاندماج.

2-دراسة أبو عمرة(2011)، بعنوان واقع الممارسات الترويجية لشركات التأمين في قطاع غزة وأثرها على رضا العملاء.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الممارسات الترويجية المتعلقة بأنشطة الإعلان، البيع الشخصي، العلاقات العامة، تنشيط المبيعات، الترويج المباشر في شركات التأمين العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العملاء وقياس أثر هذه الممارسات على رضا العملاء، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتم جمع البيانات من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وتم توزيع 270 استبانة وكانت نسبة الاسترداد% 94 ، واشتملت عينة الدراسة على فئة السائقين والشركات المؤمنة في شركات التأمين محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى وجود قصور واضح في ممارسة الأساليب الترويجية بشكل عام في جميع شركات التأمين، وكان هناك ممارسة لأسلوب الإعلان بدرجة متوسطة في شركة الملتزم للتأمين والاستثمار، وممارسة لأسلوب البيع الشخصي بدرجة متوسطة في جميع شركات التامين.

و كذلك وجدت انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اثر الممارسات الترويجية في شركات التأمين على رضا العملاء تعزى للعوامل الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مكان السكن)، و وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اثر الممارسات الترويجية في شركات التأمين على رضا العملاء تعزى إلى عدد سنوات التعامل مع شركة التأمين وكانت لصالح الفترة اقل من 3 سنوات، ونوع الشركة المؤمن فيها من وجهة نظر السائقين ومن وجهة نظر الشركات وكانت لصالح شركة الملتزم.

وأوصى الباحث بضرورة تحسين وتطوير الممارسات الترويجية بهدف تحسين مستوى رضا العملاء.

3-دراسة النجار (2010) بعنوان " نظم المعلومات وأثرها في مستويات الإبداع (دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية).

تؤدي نظم المعلومات دوراً محورياً في تنافسية الشركات، إذ من خلالها يمكن للشركات تحقيق ميزة تنافسية عالية، خصوصاً عندما ينظر إلى المعلومات بوصفها مورداً أساسياً من موارد المنظمة. لذا حاولت الدراسة تعريف تأثير نظم المعلومات بأنواعها المختلفة في مستويات الإبداع في شركات التأمين الأردنية المسجلة في بورصة عمان. حيث تمثلت نظم المعلومات في أنواع النظم المختلفة، في حين تمثلت مستويات الإبداع في الإبداع على المستوى الفردي، والإبداع على مستوى الجماعات، والإبداع على مستوى المنظمات.

وقد شكلت عينة الدراسة 14 شركة تأمين تمثل 50 % من مجتمع الدراسة البالغ 28 شركة تأمين مدرجة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

بينت الدراسة أن مستويات الإبداع جميعها في شركات التأمين الأردنية قد تأثرت بأنواع نظم المعلومات لنظم المعلومات المختلفة، وعليه قبلت الدراسة بوجد تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) المختلفة في مستويات الإبداع في شركات التأمين الأردنية. إذ فسرت أنواع نظم المعلومات (% 68.4) من التباين في الإبداع على المستوى الفردي، و(% 65.4) من التباين في الإبداع على مستوى الجماعات، كما فسرت % 54.8 من التباين في الإبداع على مستوى المنظمة.

واعتماداً على نتائج الدراسة توصلت إلى عدداً من التوصيات الخاصة بشركات التأمين الأردنية منها تقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في شركات التأمين لأردنية لتشجيع العاملين على الإبداع في العمل، مع ضرورة تبني استراتيجيات لرعاية المبدعين و كذلك ترسيخ القناعة لدى الإدارة العليا في شركات التأمين الأردنية بضرورة الاهتمام بالنظم التي تحقق الإبداع على مستوى المنظمة ولاسيما الاستراتيجية منها، والعمل على تحقيق التكامل بين الإبداع على المستوى الفردي والإبداع على مستوى الجماعات لضمان الوصول إلى الإبداع على مستوى المنظمة.

4-دراسة قزعاط (2009)، بعنوان " تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التامين و استثماراته في فلسطين.

حاولت هذه الدراسة إبراز العوامل المؤدية لضعف مساهمة قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين، ومحاولة رفع مستواه.

اعتمدت الدراسة على البيانات الاولية من خلال المنهج التحليلي الوصفي لتحليل النتائج المستخلصة من مجتمع الدراسة المكون من فئتين : الفئة الأولى تتمثل في الشركات حيث تم توزيع 50 استبانة على مدراء خمس شركات تأمين شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية. والفئة الثانية تتمثل في الأفراد حيث تم توزيع 200 استبانة على الأفراد بشكل عشوائي وخلصت الدراسة من نتائج الاستبيانين أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إضعاف مساهمة قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين .

حيث أظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي معنوي بين مساهمة قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين وبين العوامل المؤثرة في نموه، حيث وجد أن هناك ضعف في الوعي التأميني لدى الأفراد وأيضا ضعف في تسويق الخدمات التأمينية لدى الشركات بالإضافة إلى أن هناك ضعف في تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين . و وجد أن استثمارات شركات التأمين ليست بالمستوى المطلوب إلا أن هناك انخفاض في الوعي الاستثماري في عمليات التداول في السوق المالي حيث يكون الاعتماد على الخبرة

اقترحت الدراسة بعض التوصيات من أبرزها، عمل دورات تدريبية متخصصة في التأمين لكافة موظفي شركات التأمين بهدف تأهيلهم وزيادة كفاءاتهم في المجال التأميني ، إنشاء كليات متخصصة في تدريس التأمين، و العمل على زيادة المساحة الاستثمارية والتنوع الاستثماري لشركات التأمين في مختلف المجالات الذي يعمل على تحسين أداء مستواها.

5-دراسة بوحرود (2006) ، بعنوان " تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "LA CAAT"".

واستهدفت الدراسة إحدى وكالات الشركة المتواجدة على المستوى المحلي في الجزائر وتبين أنّه بالرغم من أنّ مستوى جودة الخدمة المقدمة للعملاء بوكالة سطيف كان مقبولا من طرف العملاء، إلا أنّه لا يرقى إلى مستوى توقعاتهم، ويحتاج إلى تحسين وتطوير كبيرين من نواحي مختلفة: إدارية، تنظيمية، تسويقية وتدريبية و مواضيع مختلفة أخرى.

لقد تبين من خلال دراسة موضوع هذا البحث بجانبيه النظري والتطبيقي أنّ توفر عنصر الجودة في مجال خدمات التأمين أصبح ضرورة تتطلبها تغيرات بيئة الأعمال لمختلف الشـركات، وتطورات سوق التأمين الجزائرية خاصة بعد صدور قانون التأمين 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995، الذي سمح بدخول شركات تأمين خاصة جزائرية وأجنبية إلى السوق التأمينية الوطنية ، فأصبحت الشركات الوطنية مهددة بانتزاع أجزاء من حصصها السوقية بدخول تلك الشركات الخاصة. لذلك استهدف هذا البحث تسليط الضوء على مدخل الجودة في الخدمات وسبل تقييمها وتطويرها في شركات التأمين الوطنية، لتعظيم حصصها السوقية وضمان بقائها واستمراريتها بالحفاظ على عملائها واستقطاب عملاء جدد.

و قد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي تورد منها ضرورة أن تُدرك شركات التأمين الوطنية حقيقة أنّ جودة الخدمة تتطوّر بشكل مستمر تبعا لتطوُّر احتياجات العملاء ورغباتهم وتوقعاتهم، بالإضافة إلى التأكيد على إنّ جودة الخدمة تعتبر ميزة تنافسية نسبية في السوق التأمينية، وعلى شركات التأمين الوطنية أن تُدرك مدى خُطورة تحوُّل عملائها إلى الشركات الخاصة التي انتشرت بشكل كبير بعد انفتاح السوق الجزائرية.

وقد خلصت الدراسة إلى إنّ تطوُّر شركات التأمين الوطنية وتعزيز تنافُسيتها في سوق التأمين الجزائرية والدولية، يجب أن يُترجم في شكل برامج للجودة بمُرتكزاتها الأساسية والحديثة تتمثل في التوجُّه بالعميل، إدارة لجودة الشاملة، وإدارة التميُّز في العلاقة عميل-مُورد.

6-دراسة زايدة (2006) ، بعنوان" دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة".

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة اهم دوافع تحقيق الدمج بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين ، واهم المحددات التي تقف عائقا أمام تحقيق ذلك الدمج ، سواء كانت محددات داخلية ناتجة عن البيئة الداخلية للمصارف الوطنية ، او محددات خارجية تفرضها البيئة الخارجية المحيطة بها ، بالإضافة إلى تحديد مدى الاختلاف في اتجاهات أراء العاملين في كل من سلطة النقد الفلسطينية و الادارات العليا للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين حول طبيعة و دوافع و محددات تحقيق الدمج تلك.

و اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، إلى جانب المنهج الاستقرائي ، و الاستنباطي في معالجة الموضوع، كما تم تصميم استبانة و توزيعها على عينة الدراسة التي تتكون من (124) فرداً يمثلون الإدارات العليا لجميع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين ، و العاملين في سلطة النقد الفلسطينية.

فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة السعي و بشكل عاجل من قبل المصارف الوطنية للشروع في عمليات دمج فيما بينها لتكوين كيانات مصرفية وطنية كبيرة تكون في وضع أقوى يمكنها من مواجهة المخاطر و التحديات التي تواجهاها ، وكما اوصت الدراسة بضرورة العمل على إصدار تشريعات و قوانين لتنظيم و معالجة عمليات الدمج المصرفي، و توضيح الحوافز و التسهيلات و المزايا التي يمكن ان تقدمها سلطة النقد الفلسطينية و غيرها من الجهات ذات الصلاحية لحث المصارف الوطنية و تشجيعها على تحقيق الدمج فيما ببينها، كما أوصت بضرورة تضافر الجهود و السعي من قبل كل من سلطة النقد الفلسطينية و الجهاز المصرفي الفلسطيني لنشر الوعي لدى العاملين في القطاع المالي بشكل عام ، و في القطاع المصرفي خصوصاً بأهمية تطبيق الدمج المصرفي و ضروراته بالإضافة إلى التعريف بالفوائد التي تترتب عليه.

7-دراسة عبد العزيز (2006)، بعنوان " أخلاقيات صناعة التأمين في العالم العربي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اهتمام المشرع بتوفير الادوات اللازمة لضمان تقديم التغطيات التأمينية للعملاء بالصورة التي تتلاءم مع احتياجاتهم التأمينية وفي نفس الوقت تتفق وقدرتهم علي سداد الاقساط وايضا ضمان استمرار حسن العلاقة بين العملاء وشركات التامين وذلك من خلال وضع مجموعة من القيود التي تمثل المبادئ الاساسية لعلم التامين من ناحية وعقد وصناعة التامين من ناحية اخري ، فقد ظهر عدد من السلبيات التي تكمن في السلوك اللاأخلاقي Unethical Behavior من جانب أطراف العقد وكذلك العاملين والمهتمين بالتأمين والتي تعترض صناعة التأمين وتؤثر علي نموه وتطوره وتمثل حجر عثرة في سبيل تقدمه وازدهاره.

و تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النظرية تكمن أهمية البحث في الدور الحيوي والهام لصناعة التامين للاقتصاد القومي من خلال تحمل الاخطار وتجميع المدخرات ثم توجيهها لأغراض التنمية و التعرف على أهمية أخلاقيات الأعمال Business Ethics بصفة عامة وفي صناعة التأمين بصفة خاصة

و قد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج و التوصيات من اهمها التركيز على أن التأمين قائم علي الوعود من قبل طرفي العقد ولهذا فإنه يحتاج الي قدر كبير من الشفافية في جميع مراحل سير العمل المختلفة ، وأن الأخلاق في التأمين تعني حسن المقابلة، وصدق المعاملة ، وتقديم النصيحة بمعرفة وأمانة ، وتلبية احتياجات العميل ،كما بينت أهمية الحفاظ علي مستوي أعلي من المعايير الاخلاقية في صناعة التامين بصفة خاصة .

8- دراسة ريحان (2006) ، بعنوان "الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين".

عملت هذه الدراسة على القاء الضوء على تجربة دمج البنك الإسلامي الفلسطيني التي تمت في 2005/05/13 م كأول تجربة دمج في الجهاز المصرفي الفلسطيني ،و اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي و تم اجراء عدة مقابلات مع مسئولين من البنك الإسلامي الفلسطيني و سلطة النقد الفلسطينية. و تعرفت هذه الدراسة على دور سلطة النقد الفلسطينية في عملية الدمج ، ووجدت انها اقتصر دورها على الدور الرقابي لأن عملية الدمج في هذه الحالة كانت طوعية و ليست قسرية .

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها ان الهدف الجوهري لعملية الدمج هو الحصول على ودائع بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية التي بلغت قيمتها 5,400,000 دولار أمريكي و ادت لزيادة ودائع البنك الإسلامي الفلسطيني إلى 96,257,634 دولار أمريكي و من ثم استثمارها ، أم عن دور سلطة النقد الفلسطينية فقد أعطت موافقتها للبنك الإسلامي للتنمية على قرار الشراء مع تقديم حافز له و هو السماح بافتتاح فروع في مناطق مختلفة من قطاع غزة و الضفة الغربية .

و قدمت هذه الدراسة عدة توصيات كان منها ضرورة تركيز البنك الاسلامي الفلسطيني على تنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء ، بالإضافة لتنويع أساليب التمويل التي تنتهجها بالإضافة لتقديم توصيات لسلطة النقد منها ضرورة وضع آليات واضحة و مفصلة لعملية الدمج المصرفي.

الدراسات الاجنبية:

1-Al Sharrah (2005) ,Strategic Expansion as Investment Option for Insurance Company in Middle East

في السنوات الأخيرة أثرت العولمة على شركات التامين في الشرق الاوسط تأثيراً كبيراً من جعلها توجه انظارها نحو العالم الخارجي، نظراً للمتغيرات الاقتصادية و السياسية الدولية حول العالم و سياسة الانفتاح في المنطقة.

التوقعات الجيدة تقول بأن هناك تهديدات حقيقة وشيكة الحدوث متوقعة على مختلف الأصعدة ، من ناحية ، حتى الآن سبل الاستثمار غير آمنة على المدى الطويل، و على الناحية الأخرى، عمالقة العولمة يترقبوا الدخول إلى الأسواق المحلية المحمية .

حاولت ورقة العمل هذه النظر إلى التوسعات في الأسواق كخيار استثماري لشركات التأمين في الشرق الأوسط ، حيث وجدت ان هنالك من الجاذبية و الاستقرار في قطاع شركات التامين في منطقة الشرق الاوسط، و كذلك حاولت الدراسة التعرف على مواطن القوة و الضعف في هذه الأسواق في هذه المنطقة من العالم.

2-Jarrod (2005), planning for successful merger & acquisition: lesson from an Australian study.

مازال الاندماج و الاستحواذ في شركات التأمين هو المسيطر على نمو الشركات استراتيجيا في الشركات حول العالم، جزء منه نتيجة لضغوط من أصحاب المصالح الرئيسية المتيقظين الذين يسعوا الى زيادة قيم المساهمين . لذا في الوقت المناسب يتم تحديد الخطوط الرئيسية التي من شأنها ان تساعد كبار الموظفين التنفيذيين و مجالس إدارة الشركات في تحقيق النجاح في عملية الاندماج و الاستحواذ.

استخدمت هذه الدراسة أسلوب المقابلات الشبة مخططة من أجل تحديد خطوط العلاقة الرئيسية ما بين التخطيط الاستراتيجي للشركات و استراتيجيات الاندماج و الاستحواذ دراسة الخطوات الواجب اتخاذها في عملية المسح قبل الاندماج و الاستحواذ، و تقيم التجارب السابقة في عملية الاندماج و الاستحواذ. وجدت هذا الدراسة بأن هناك توافق واضح ما بين الشـركات و الاهداف الاستراتيجية من وراء عملية الاندماج و الاستحواذ مع احتفاظ كل مؤسسة بالاختلاف بالمعايير.

خلصت الدراسة الى ايلاء الاهتمام بأسباب النجاح ، و إزالة الأنا الإدارية و تبرير الحالات الإدارية. و هناك شواهد كثيرة على القيم المكتسبة من الخبرات ، مع ظهور نتائج محسنة من استخدام إطار مرن في عملية التقييم التي تمت.

ثامناً : التعليق:

التعليق على الدراسات السابقة و ما تضيفه الدراسة الحالية:

جاءت معظم الدراسات على بيئات عربية و غربية و وجدنا دراسات قليلة تناولت شركات التامين في فلسطين ، حيث أن معظم الدارسات و الابحاث في مختلف الجامعات لم تهتم بقطاع التامين الاهتمام الكافي سواء من حيث الأبحاث على مستوى طلبة البكالوريوس أو على مستوى طلبة الماجستير .

و ما تضيفه الدراسة أنها ركزت على الدوافع و المتطلبات لمكانية تحقيق الاندماج بين شركات التامين العاملة في فلسطين وركزت على شركات التأمين في فلسطين و كذلك لم يتم حدوث اندماج بين شركات التامين و بالتالي هذه الدراسة تعطي أفق بحثي لإمكانية تحقيق الاندماج في فلسطين بناء على أسس علمية.

و ما تضيفه هذه الدراسة أنها جاءت لتسلط الضوء على جانب الاندماج في شركات التامين في السوق المحلية الفلسطينية حيث يعتبر التأمين من المرتكزات الأساسية في التـــجارة و الاقتصاد و لكن يشوبه الضعف على جميع المستويات سواء كانوا أفراداً أم شركات و نصيبها في الاقتصاد الفلسطيني و سنحاول في هذه الدراسة التطبيقية التطرق إلى الاندماج في شركات التأمين و معرفة المحددات التي تعوق الاندماج فيما بينها.

الفصل الثاني

القسم الأول: التأمين

المبحث الاول : طبيعة و ماهية التأمين.

المبحث الثاني: الفوائد و المكاسب من التامين الأمان، الاستثمار، الائتمان.

القسم الثاني : الدمج في شركات التأمين:

المبحث الأول : لمحة عن الاندماج ، تعريفاته، أنواعه، أشكاله.

المبحث الثاني : دوافع الاندماج.

المبحث الثالث : العوامل المساعدة على الاندماج.

المبحث الرابع: المحددات الداخلية في الاندماج بين شركات التأمين

المبحث الخامس : المحددات الخارجية للاندماج في شركات التامين.

المبحث السادس : الدراسة المقارنة بين الشركات.

القسم الأول: التأمين

المبحث الأول : طبيعة و ماهية التأمين

أولاً :التامين: تعريفاته ، مفهومه:

يعتبر التأمين أيا كان نوعه وصوره و الهيئة التي تقدمة قائم علي التعاون، حيث تتعاون الكثرة المعرضة للخطر في تعويض القلة التي تحقق لديها الخطر ،ولا يعدو دور الهيئة التي تقدمه إلا دور الوسيط الذي يظهر هذا التعاون إلي حيز الوجود في إطار من القواعد و القوانين التي تكفل حماية أطراف العقد حتى يؤدي التأمين دوره في خدمة الفرد والمجتمع .

والتأمين في حقيقته خدمة مستقبلية غير منظورة ، تتمثل في التزام المؤمن ويقصد به الهيئة المصدرة للعقد بسداد المطالبات أو التعويضات للمستفيد من العقد عند تحقق الخطر المؤمن ضده وذلك مقابل التزام المؤمن له وهو الشخص صاحب العقد بسداد الأقساط المستحقة في مواعيدها ،وبهذا يؤدي التأمين دورا حيويا وهاما في حياة الفرد والمجتمع والدولة وذلك من خلال تحمل الأخطار المعرضين لها، ثم تجميع المدخرات وتوجيهها لخدمة الفرد والاقتصاد القومي (عبد العزيز ، 2006، ص 2).

فالاندماج لغة: الاندماج في اللغة مصدر اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دَمَجَ. ويقال دَمجَ الليل – دموجاً أي اظلم، ودمج الحيوان، أي أسرع وقارب الخطو، ودَمجَ على القوم أي دخله بغير استئذان (المعجم الوسيط ، ص 259) واندماج، دمَجَ الشيء دخل في غيره واستحكم فيه وكذلك (اندمجَ) و (ادّمج). وأيضا ادمجَ الشيء لفه في ثَوْبه (مختار الصحاح ، ص210). وهناك مفاهيم أخرى منها:

دمج يدمج دموجا، واندمج وادّمج في الشيء: دخل فيه واستحكم. دمج الأمر استتام. دَمجُه في الشيء: ادخله فيه وادمج الشيء في الثوب: لفه فيه. ادمج الحبل: أجاد فَتلهُ. ادمج الكلام: أحسن نظمه.

أما التملك في اللغة: ملكه يملكه ملكاً. وهذا الشيء ملك يميني، وملك المرأة تزوجها. المملوك: العبد. ملكه الشيء تمليكاً جعله ملكاً له والأملاك: التزويج. تملّكه. مَلكُه قهراً.

أما تعريف عقد التأمين فقد ورد أيضا ضمن القانون الفلسطيني على النحو التالي:

عقد التأمين: أي اتفاق أو تعهد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن (قانون التأمين الفلسطيني 2005) .*www.pif.ps/pdfs/7.doc*

كما أوردت الباحثة (بحرود ،2006) في رسالتها تعريفاً للتامين على أنه: عمل من أعمال التنظيم والإدارة، يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه.

فالتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد، وذلك بالتعامل في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات منفردة فالقانون يلزم الفرد بتعويض الغير عن الأضرار التي يتسبب فيها نتيجة خطأ ارتكبه أو نتيجة لإهماله، ويترتب على وقوع الأخطار خسارة مالية تصيب الفرد نفسه صاحب الشيء المعرض للخطر أو من يعولهم ، وقد تكون الخسارة المترتبة على تحقق الخطر خسارة معنوية تصيب الآخرين أيضا.

ثانياً : أنواع التأمين:

تنقسم أنواع التأمين المعاصرة إلى عدة أقسام من أهمها ما يلي:

التقسيم الأول: أنواع التأمينات بحسب نوع الخطر المطلوب مواجهته:

- التأمين على الأشياء والممتلكات: ضد ما قد يصيبها من مخاطر السرقة أو الحريق.
- تأمين المسئولية: ضد التقصير في أداء المسئوليات المنوط بشخص وترتب على ذلك خسارة للغير يتم تعويضها من مال التأمين .
- التأمين على الأشخاص: والذي كان يسمى قديما التأمين على الحياة

التقسيم الثاني: من حيث أسلوب ممارسة التأمين

- **التأمين التعاوني أو التكافلي البسيط:** وهو الذي يتم بين مجموعة من الأفراد تجمعهم رابطة عمل أو مهنة أو حتى قرابة ويتم تنظيم التأمين فيما بينهم إما بأسلوب الدفع عند الاستحقاق وهو استعداد كل منهم للإسهام في دفع مبلغ لمن يصيبه منهم خطر ما لتعويضه عن الخسائر التي تلحق به.
- **التأمين التجاري:** وهو الذي يتم من خلال شركة تأمين ينشئها مجموعة من المستثمرين (المساهمين) وتحصل أقساط دورية من الراغبين في التأمين على أنفسهم أو ممتلكاتهم مقابل التعهد بان تدفع التعويض المقرر في العقد عند وقوع الخطر المؤمن ضده لأي منهم على أن تستحق الشركة الفائض التأميني
- **التأمين الإسلامي:** ويسمى أحيانا التأمين التكافلي أو التعاوني المركب: ويتم من خلال شركات أنشئت الغرض في بعض دول العالم الإسلامي يبلغ عددها حوالي 66 شركة وهي تقوم بكل الخدمات التأمينية التي تقوم بها شركات التأمين التجاري بأسلوب يبعد عن المحظورات الشرعية
- **التأمينات الاجتماعية:** وهي إحدى نظم الحماية الاجتماعية التي تتولاها الدولة عن طريق تحصيل اشتراكات من المواطنين خاصة الموظفين وتعويضهم في صورة معاش أو راتب شهري حينما يحالون إلى التقاعد أو يصيبهم عجز عن العمل أو الصرف لذويهم بعد وفاتهم.

التقسيم الثالث: من حيث الموضوع:

- **تأمين على الأشخاص** ، وهو أن يؤمن الإنسان من الأخطار التي تهدد حياته أو صحته أو سلامة أعضائه أو قدرته على العمل مثل التأمين على الحياة و التامين ضد الإصابات .
- **تأمين على الأشياء،** يقصد بهذا التأمين التصدي لأي ضرر يتعرض له المستأمن في أمواله أو ممتلكاته كما قد يكون التأمين ضد أي ضرر قد يصيب الفرد ،مثل التامين على الأشياء و التأمين من المسئولية.

ثالثاً: أهمية التأمين في العمليات التجارية.

يشكل التأمين لبنة أساسية و مهمة في بناء الاقتصاد الوطني في أي دولة ، إذ أن قطاع التامين له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطوير الاقتصادي ، و هو يعطي مؤشراً رئيسياً للنشاط التجاري في أي بلد ،و يتجلى دور مؤسسات التأمين في العمليات التجارية بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات تأمينية متعددة تساعد في تنشيط الوضع الاقتصادي و التجاري و المالي مع التشبيك مع شركات التأمين الدولية للعمليات التجارية بين الدول (أبو بكر، 2010، ص 343).

يعتبر التأمين أيا كان نوعه وصوره و الهيئة التي تقدمة قائم علي التعاون، حيث تتعاون الكثرة المعرضة للخطر في تعويض القلة التي تحقق لديها الخطر ،ولا يعدو دور الشركة التي تقدمه إلا دور الوسيط الذي يظهر هذا التعاون إلي حيز الوجود في إطار من القواعد و القوانين التي تكفل حماية أطراف العقد وحتى يؤدي التأمين دوره في خدمة الفرد والمجتمع (عبد العزيز،2006، ص 4).

هذا بالإضافة إلى كونها مؤسسة تأمينية، فهي مؤسسة مالية تقوم بإعادة استثمار الأموال التي تحصل عليها من العملاء (الأقساط) في مجالات مختلفة مقابل عائد تتحصل عليه الأمر الذي يحقق عوائد مالية تدفع الشركة إلى الاستمرار في تقديم الخدمات التأمينية للزبائن و في نفس الوقت تقوم باستثمارها في مسارب أخرى مما يؤدي إلى الانتعاش في القطاعات التجارية الأخرى.

حيث تبرز أهمية الخدمة التأمينية من جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية ونفسية، خاصة في ظل توسع قاعدة الأخطار وانتشارها. ولأن الهدف الأساسي من هذه الخدمة يتمثل في توفير التغطية التأمينية للأفراد ومختلف الهيئات من نتائج تلك الأخطار سواء كان ذلك في صورة تجارية بهدف تحقيق الربح، أم في صورة غير تجارية تهدف إلى تحقيق بعض المزايا الاجتماعية.(بوحرود ،2006، ص20)

فشركات التامين تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات غير المنظورة (خدمات التأمين)، وما تحصل عليه الشركات الوطنية من عملات صعبة بواسطة تأمينات الأجانب وعمليات إعادة التأمين الذي يكون في مصلحة الدولة. إلى جانب ذلك فإنّ الخدمة التأمينية تدعم المعاملات الدولية، وتعتبر عاملا مشجعا لتكييف المبادلات بين الدول، ولقد أُنشئت لهذا الغرض العديد من مؤسسات التأمين على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وهي مؤسسات يمكن أن تقدم التغطية التأمينية لجميع أنواع الخسائر في مجال المبادلات الدولية (بوحرود ، 2006، ص 21).

و حيث أن الاستثمار من صميم عمل شركات التأمين ونتيجة لعمليات شركات التأمين وتراكم المبالغ الكبيرة وذلك لدفع المطالبات في المستقبل، وتضاف هذه الأموال إلى رصيد حساب الشركة، بالتالي فإن مجموع الموجودات يزيد، وبالتالي يجب استثمار هذه الأموال وهذا من مسؤولية إدارة الشؤون المالية أو لجنة مالية للشركة لتستثمر تلك الأموال بشكل سليم (قزعاط،2009 ،ص 73).

وقطاع التأمين من القطاعات الخدمية الاقتصادية المهمة ، لا بل أهمها على الإطلاق إلى درجة أن كثير من الاقتصاديين ينظرون إلى شركات التامين على أنها أمهات البنوك باعتبارها تشكل حماية أكيدة لجميع العمليات التي تقوم بها البنوك و بالتالي ضمان تطوير و نجاح عمليات التنمية الاقتصادية (مجلة مرآة التامين ، 2006، ص 19).

إن قطاع التأمين في دولة الكويت يشهد نمواً غير مسبوق منذ عام 1999، ففي حين ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي بمعدل نمو سنوي مركب (13.46%) في 11عاما حتى عام 2010، الا ان اجمالي أقساط التأمين المكتتب بها زاد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ

11.92%. متوقعا ان تزيد أقساط التأمين خلال الفترة (2011 – 2015) بمعدل نمو سنوي مركب 17%.

إلا أن حجم سوق التأمين في الكويت لا يقارن بحجم أسواق التأمين المتطورة في العالم حيث بلغت قيمة الأقساط 184.2 مليون دينار فيما بلغت التعويضات104.1 ملايين دينار لتبلغ نسبة التعويضات الى الأقساط نحو 56.2% في عام 2010. فيما تشكل أقساط التأمين على غير الحياة نحو 80% من حجم السوق (المرزوق،2012).

و برز قطاع التأمين السعوديّ بين دول مجلس التعاون الخليجي، بالتحديد كواحد من قطاعات التأمين الأسرع نموًا في العالم. وبينما ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية بقوّة قطاعات صناعية أخرى، حصل قطاع التأمين على معدّل نمو سنوي بلغ 33 ٪ بسبب التأمين الإلزامي بشكل رئيسي. إضافةً إلى قطاع الحماية والادخار، فإنّ قطاع التأمين الصحّي ينمو أيضًا بنمط سريع جدًا وكان يشكّل العامل الأساسي وراء غالبيّة سوق التأمين الإجماليّ بحلول نهاية العام 2010 . ويُتوقّع أن ينمو قطاع التأمين الصحّي بشكل أكبر بسبب برامج التأمين الإلزاميّة.

وقد أظهر قطاع التأمين العامّ أيضًا نموًا مهمًا على الرغم من أنّه تعرّض لضربة قويّة جرّاء الأزمة الماليّة. وبين هذه القطاعات، يُتوقّع أن يخرج قطاع العقارات والتأمين على الطيران على أنّهما أنواع التأمين العامّ الأسرع نموًا خلال السنوات القادمة. إنّ تأمين التكافل، وصناديق معاشات التقاعد الخاصّة، وإعادة التأمين، والتأمين المصرفي سيمهّدون أيضًا الطريق أمام نموّ سوق التأمين في المملكة العربية السعوديّة خلال الفترة القادمة (التأمين العربية ،2010 ، ص 24).

إن أشكال التنافس المختلفة في سوق التامين الفلسطيني التي نسمع با لا ترقى إلى الحد الذي يعكس الطموحات التي يتطلع إليها الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى و ما يزال من سوء التنظيم و الإدارة في شتى المجالات فالإدارات الناجحة هي التي تركز في خططها على تحقيق النتائج الإيجابية للشركات التي تدير أعمالها آخذة في عين الاعتبار احترام الأسس و المبادئ الفنية التي تقوم عليها أعمال شركات التامين والالتزام بأخلاقيات هذه المهنة (مجلة مرآة التأمين، 2006،ص20 العدد الثاني).

مما لا شك فيه بان التحديات التي تواجه صناعة التأمين في فلسطين جمة و كبيرة ترهق قطاع التأمين و تعيق نموه و تطوره بصورة تنسجم و دوره في دعم عملية التنمية الاقتصادية المنشودة في فلسطين ، حيث يعتبر قطاع التامين من أبرز القطاعات الاقتصادية في اي مجتمع ، كما انه يعتبر الدرع الحامي لمختلف القطاعات الاقتصادية و الانتاجية و ذلك بالتعويض عن الأضرار و الممتلكات ،هذا بالإضافة إلى كونه مظهراً من مظاهر التطور الاقتصادي و الحضاري (مجلة التأمين ، 2007، ص ، 2).

المبحث الثاني: الفوائد و المكاسب من التأمين.

الأمان، الاستثمار، الائتمان

عندما نقول أن المال هو عصب الحياة الاقتصادية و هو محرك قوى الاقتصاد الوطني، فمن يملك المال يملك القوة فلا بد من الحفاظ على المال و تنميته و استثماره على النحو الذي يحقق الصالح العام للمجتمع ، فالتقارير الإخبارية تعلن يوماً عن اندماج شركات كبرى استحواذ شركة على شركة أخرى و سلع و خدمات جيدة فضلا عن توظيف الأموال بشكل ضخم في استثمارات و أسواق جديدة.

و حيث يعتمد التقدم البشري بشكل أساسي على الإنتاج الذي يمثل حصيلة الجهد البشري في استغلال الموارد الاقتصادية و تحويلها إلى سلع و خدمات ، حيث يبرز الدور الذي يلعبه التأمين في توفير ضمانا لرأس المال و استمراره و الحفاظ عليه من التلف الكلي أو الجزئي في أداء دوره في عملية الإنتاج (حسن،2007، ص3).

و تسعى غالبية الدول إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاداتها المحلية و ذلك بسبب نقص الأموال و عدم كفايتها لتلبية الاحتياجات التمويلية لعمليات التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى رغبة المستثمرين الأجانب و سعيهم الدؤوب إلى استغلال الفرص المواتية في الدول الرخيصة نسبياً و التي تتمتع بمزايا و فرص قد لا تكون متوافرة في الدول الأخرى (علاونة ، 2008، ص3).

وقد اتسع نطاق المصارف الشاملة ليخترق صناعة التأمين، و أصبحت هذه القضية محور الجدل القائم بشأن تحرير النظام المالي الأمريكي، في حين هناك عدد من البنوك مقبلة على الاستحواذ على شركات التأمين في الدول الآسيوية، إلا أن هناك مستويات في درجة الصلة بين البنوك و شركات التأمين (السوق المصرفية الحديثة،ص13).

شكل رقم 1

متطلبات جذب الاستثمار في أسواق رأس المال العربية

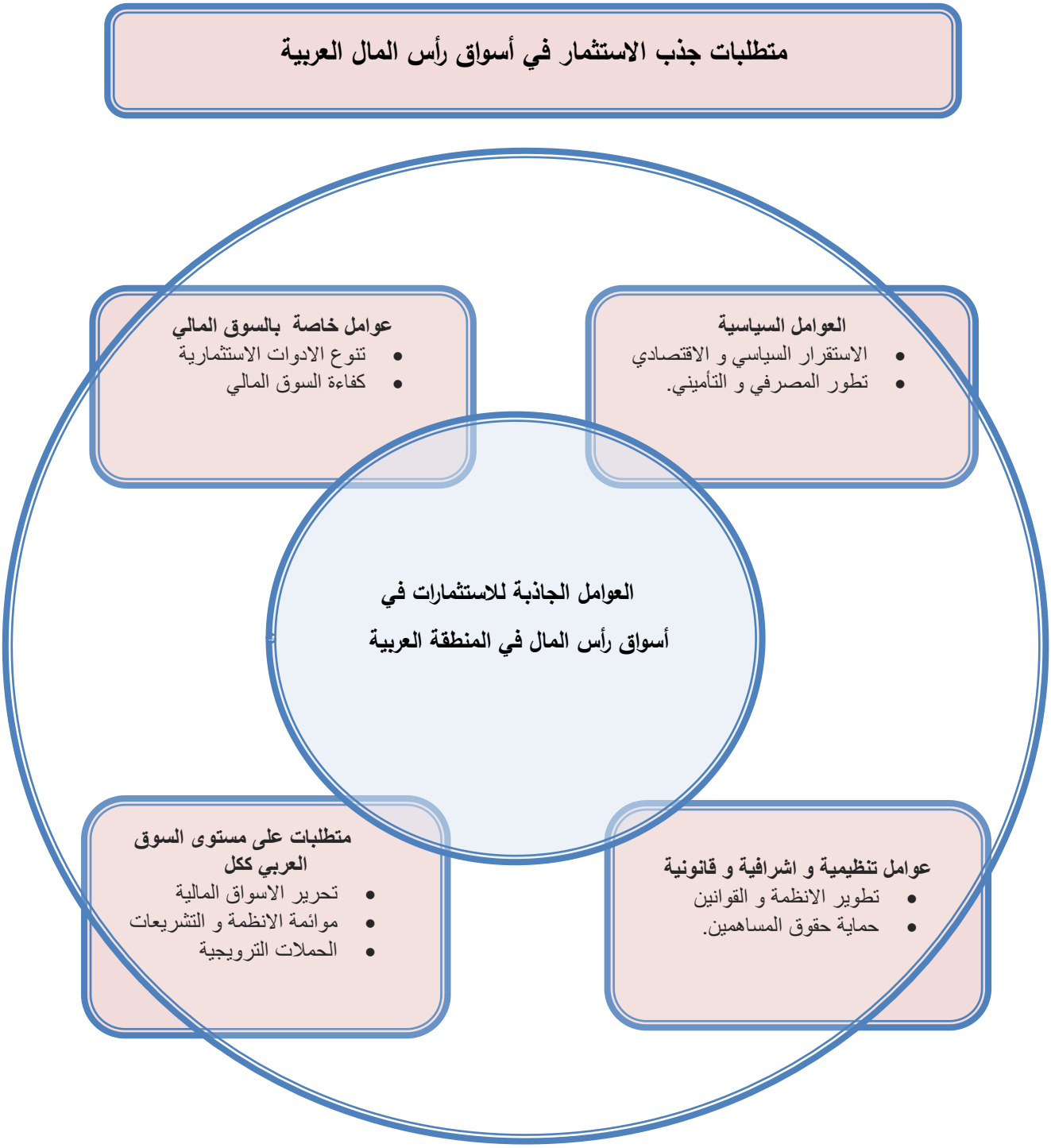

المصدر : (علاونة،2008).

يلعب التأمين دور لا يستهان به في القضاء على التضخم ، من خلال امتصاصه للفائض في الأموال في شكل أقساط ، والتي يستعملها في تمويل المشاريع الاقتصادية ، التي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج ليقبل النقود المتداولة في السوق، مما يؤدي حتما إلى توازن العرض والطلب .

إن ميزان المدفوعات يبرز حركة المعاملات الدولية، وما تحتوي عليه من صادرات وواردات، وبعبارة أخرى فإن ميزان المدفوعات يوضح المركز المالي والوضع الاقتصادي للدولة إن اثر التامين في ميزان المدفوعات يتمثل في رصيد العمليات التأمينية التي تخضع لعملية المقاصة بين أموال التامين الصادرة وأموال التامين الواردة.

وتوفير مناخ آمن ومستقر يمارس فيه كل من أصحاب الأعمال والعاملين أدوارهم في عمليات الإنتاج بصورة تنعكس على تحسين الإنتاجية وزيادتها تقود إلى تيسير حصول المشاريع على التمويل التي تحتاج إليه (الائتمان) من المصادر الخارجية حيث إن مجرد التأمين على عمليات هذه المشاريع يمنحها مصداقية لدى البنوك وغيرها من مؤسسات التمويل بل إنها قد تضعه شرطاً لمنح الائتمان.

فالدور التنموي لقطاع التأمين في فلسطين ظل أسير بنيته الضيقة وضعف موارده ودرجة الوعي التأمينية الشعبي والرسمي، ومتأثراً إلى حداً كبير بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة به ودرجة تطورها، وكانت نجاحاته محددة في بعض الاحيان ومتعثرة في أغلبها، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها عدم إدراك الجهات المختصة لمتطلبات هذا النظام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ولجوهر العلاقة بين النظام التأمينية والتنمية الاقتصادية من ناحية ثانية وللعلاقة بينها وبين المعطيات الاقتصادية والسكانية والثقافية من ناحية ثالثة.

ويعتمد الإنسان منذ القديم عند مواجهته لمختلف الأخطار التي تعرض لها بالادخار وتكوين احتياطي لهذا الغرض ، فيقوم بادخار الجزء معين من دخله وذلك بصفة منتظمة ولهذا الشكل يتكون لديه مبلغ معين يستخدمه عند الشيخوخة أو العجز أو المرض أو لما يتعرض له من حوادث مختلفة كالسرقة والحريق إلى غير ذلك.

القسم الثاني : الدمج في شركات التأمين.

مقدمة:

أصبحت عمليات الاندماج و الاستحواذ أمرا شائعا الحصول في عالم الأعمال في الوقت الراهن ، و يتم عادة استخدام لفظي "الاندماج و الاستحواذ" كمترادفين في القرارات الاستثمارية الاستراتيجية .و عليه فإنه من الضروري التمييز بين هذين المصطلحين فعملية الاندماج بين مؤسستين متماثلتين تشتمل على انضمام كيانين من نفس المستوى إلى بعضهما للاستفادة من أفضل الإمكانيات المتوفرة لدى كل منهما .أما عملية الاستحواذ فأنها تشتمل على عملية أسهل كثيرا تتمثل في ضم شركة لشركة أصغر حجما إلى الشركة المستحوذة (السحيباني،2008 ،ص1).

حيث تتوجه انظار العديد من الشركات التجارية نحو الاندماج كما ان هنالك العديد من شركات التأمين حول العالم قد خطت بالفعل نحو الاندماج ، حيث من السهل على الشركات العملاقة ان تلاقي نقاط الاتفاق من خلال التحالفات التي تؤدي الى خلق كيانات جديدة ذات مراكز ربحية مرتفعة تحقق من خلالها الإيرادات و المكاسب من أجل أفضل استثمار.

ففي هذا الوقت تسارعت فيه وتيرة اعادة تنظيم القطاع المصرفي و الاستثماري الأوروبي و الامريكي بسبب الازمة المالية العالمية أثبتتها عمليات إعادة هيكلة ترجمت الى اندماج شركات بأخرى و سيطرة و تقاربات محتملة بين مصارف و اخرى ،تأبى الأزمة أن تلعب الدور نفسه في تسريع وتيرة الأحداث. و على الرغم بان خيار الاندماج هو الذي الأفضل و ينادي به معظم الخبراء الاقتصاديون إلا أنه بالنهاية يظل احتمالا قائما للجمعيات العمومية للشركات التي تعاني من الازمة المالية (جريدة الجريدة،2008،ص 25).

و من هنا سوف نتناول في هذا الفصل التعريف بالاندماج و أشكاله و أنواعه، بالإضافة إلى دوافع و محددات الاندماج بالإضافة إلى العوامل المساعدة على الاندماج سواء كانت داخلية أو خارجية.

المبحث الأول: طبيعة الاندماج و دوافعه.

أولاً: الاندماج:

عند البدء بعملية تعريف الاندماج يجب علينا الاخذ برأي فقهاء القانون التجاري في هذا الجانب بالبداية ،حيث عرف الاندماج بأنه : العملية القانونية التي تجمع في شركة واحدة عدة شركات قائمة .

و عرفه الباحث محمد اسماعيل في دراسته هو اتفاق مستوفي للشروط القانونية يتم بين شركتين أو اكثر متماثلتين او متكاملتين في الغرض على الاتحاد فيما بينهما ،إما بالضم فتزول المندمة و تبقى الدامجة أو بالمزج فتختفي الشركات جميعا و تنشأ شركة جديدة بدلا منها مقبل أسهم عينية تعطيها الشركة القائمة لمساهمي الشركات المنقضية.

و من خلال الرجوع إلى المعاجم في اللغة العربية، يلاحظ وجود اتفاق فيما بينها حول المعنى الاشتقاقي لكلمة "اندماج" أو "دمج" فمحمد بن أبي بكر الرازي يقول في مادة "دمج" دمج الشيء، أدخله في غيره و استحكمه فيه، و بابه دخل و كذا اندمج و دمج بتشديد الدال، و أدمج الشيء لفه في ثوبه.

و يقصد بالاندماج قيام أحد الشركات بالانضمام إلى شركة خرى أو أكثر وعادة ما تكونان على نفس مستوى الأهمية والحجم وبانضمامهما إلى بعضهما البعض يترتب على ذلك أن يعقد كل منهما كيانه المستقل ويختفيان ويظهر كيان جديد مستقل باسم جديد.

و لم يرد في قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005 تعريف لكلمة الاندماج بشكل صريح، حيث ذكرها ضمن المادة 98 و 99 بعنوان "اندماج شركات التأمين" و ذكر الاندماج و طرقه .

ثانياً: أنواع الاندماج:

- **الاندماج الأفقي:** يحدث عندما يكون المنتج لدى الشركتين المندمجتين متشابه و يتم إنتاجه في نفس الصناعة مثال ذلك الاندماج الواقع بين شركات التأمين أو البنوك أو شركات الصرافة ، و يجب على الجهات الرقابية في البلد العمل على مراقبة هذا الشكل من الاندماج حيث تكون النوايا من وراءه غير سليمة من اجل الوصول إلى احتكار السوق و بالتالي السيطرة على القطاع الذي تم الدمج فيه.
- **الاندماج الرأسي:** يكون عند انضمام شركتين تعمل كل منهما في مراحل مختلفة من إنتاج نفس السلعة ومثال على ذلك الاندماج بين شركات حلج القطن، أو غزله وتصنيعه وشركات تسويقه و الاتجار به ، و تلجا الشركات إلى هذا النوع من الاندماج عند ارتفاع التكاليف في إنتاج سلع متكاملة الأمر الذي يؤدي إلى الاندماج مما يحقق وفورات في التكاليف و التكامل بين الوحدات الإنتاجية .
- **الاندماج المتجانس:** يحدث مثل هذا الاندماج عندما تكون الشركتان المندمجتان تعملان في نفس النوع من أنواع الصناعة بشكل عام ولكن لا تكون بينهما علاقة مشتري/عميل أو مورد متبادلة.
- **الاندماج المختلط:** ويحدث ذلك عندما تكون الشركتان المندمجتان تعملان في صناعات مختلفة.
- **الاندماج العكسي:** ويستخدم كطريقة سريعة لتحول الشركات الخاصة إلى شركات مساهمة عامة عن طريق السيطرة على شركة مدرجة ولكن لا يوجد لديها نشاط تشغيلي أو أية أصول أسمية.

وحتى لا تعتبر عملية الاندماج فاشلة، فإنه لا بد لها أن تزيد من قيمة حقوق المساهمين بمعدل أسرع مما لو كانت هذه الشركات منفصلة، أو الحيلولة دون حدوث انخفاض في قيمة حقوق المساهمين بمعدل أسرع مما لو كانت الشركات منفصلة.

ثالثاً: أشكال الاندماج:

للاندماج اشكال عديدة و متنوعة تختلف باختلاف ظروف كل حالة فهنالك الشركات التي تندمج مع بعضها البعض في إرادة حرة تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للكيان الجديد أو هنالك من يندمج كي يستفيد من تقديم خدمات متنوعة و الوصول إلى حصة سوقية اكبر و من يندمج بغرض الاستفادة من وفرات الحجم و تقليل التكاليف و ذلك بعد أشكال.

الدمج: و مثال على ذلك ان تندمج الشركة أ مع الشركة ب فتنتهي الشخصية المعنوية المستقلة للشركة الأولى و تستمر الشركة الثانية بشخصيتها السابقة مقابل استبدال جميع اسهم الشركة المندمجة باسهم الشركة الدامجة (زايدة ،ص 52،2006).

إن اكتمال عملية الاندماج لا يضمن نجاح الشركة الجديدة الناتجة عن عملية الاندماج وفي حقيقة الأمر، نتج عن العديد من عمليات الاندماج في بعض الصناعات معظم هذه العمليات خسارة صافية لقيمة الشركة بسبب بعض المشاكل . إن تصحيح المشاكل التي تحدث نتيجة لعدم التوافق سواء من جانب التقنية أو المعدات أو ثقافة الشركة يؤدي إلى تحول الموارد بعيداً عن الاستثمار الجديد كما أن هذه المشاكل يمكن أن تتفاقم نتيجة لعدم وجود البحوث الكافية أو الملائمة أو نتيجة لإخفاء أحد الشركاء لخسائره أو التزاماته (سحيباني ،ص 3، 2008).

الاستحواذ: إن عملية الاستحواذ، و التي تعرف أيضاً بعملية الشراء هي عبارة عن شراء شركة (الشركة المستهدفة) بواسطة شركة أخرى ، ويمكن أن تكون عملية الاستحواذ ودية أو غير ودية(زايدة ،ص 52،2006).

وفي الحالة الأولى، يكون هناك تعاون بين الشركتين في المفاوضات أما في الحالة الثانية فإن الشركة المستهدفة بالاستحواذ تكون غير راغبة في أن يتم شراؤها أو أن مجلس إدارة الشركة المستهدفة لا يكون لديه معرفة سابقة بعرض الاستحواذ. وتشير عملية الاستحواذ عادة إلى شراء شركة أصغر بواسطة شركة أكبر ، بيد أنه في بعض الأحيان تقوم شركة أصغر بالاستحواذ على حصة الإدارة المسيطرة في شركة أكبر أو شركة أكثر رسوخاً في السوق وتحتفظ بأسهمها ليطلق على اسم الكيان الجديد المتحد، ويسمى هذا النوع من الاستحواذ عملية استرداد الأسهم أو الشراء المعكوسة (سحيباني ،ص 3، 2008).

التوحد القانوني: حيث يشبه التوحد القانوني الاندماج لكن هناك فرقا أساسيا في هذا الشكل من الاندماج حيث في حالة التوحد القانوني تتوحد الشركة أ مع الشركة ب في شركة جديدة و تلغى الشخصية المعنوية لكلا الشركتين و تصدر الشركة الجديدة أسهم جديدة لكل منهما (زايدة ،ص 52،2006).

ومن هذا المنطلق فإن الاندماج بين شركات التامين يعني أنه عملية انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل كما يحاول تحقيق ثلاثة أبعاد(الشلف ،ص 111 ،2010):

البعد الاول: المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء و المتعاملين.

البعد الثاني: خلق وضع تنافسي أفضل للكيان الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للشركة الجديدة و فرص الاستثمار و العائد و غدارة الموارد و الدخل الجديد بشكل أكثر فعالية و كفاءة و إبداع.

البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف شركة التامين بدرجة اعلى من الكفاءة و من ثم يكتسب شخصية اكثر نضجا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر امناً.

رابعاً: دوافع الاندماج

تلجأ الشركات إلى سياسة الاندماج لأسباب متنوعة تختلف باختلاف ظروف الشركات ويمكن أن نستعرض بعض أهم الدوافع والأسباب التي تدفع الشركات إلى الاندماج:

مزايا الحجم الكبير:

يشير ذلك إلى حقيقة أن الشركة الناتجة عن عملية الاندماج يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى خفض عدد الإدارات والعمليات التشغيلية المزدوجة، مما ينتج عنه خفض تكاليف الشركة مقارنة بإيراداتها، وبالتالي تصبح أكثر كفاءة (سحيباني ، ص 5 ،2008).

التكامل:

فقد يكون الدافع تحقيق التكامل بنوعية الرأسي والأفقي، ويتحقق التكامل الأفقي باندماج شركتين أو أكثر تقوم بنفس النشاط أو الإنتاج كاندماج شركتين لصنع المشروبات الغازية. أما التكامل الرأسي فيكون باندماج شركتين تقوم بأغراض متكاملة كاندماج شركة مقاولات مع شركة توريد الأخشاب والخرسانة.

الاندماج بدافع المنافسة:

قد تلجأ لشركات إلى الاندماج بهدف المنافسة أو البقاء والقدرة على الوقوف في مواجهة الشركات المسيطرة أو الأكبر حجما.

العولمة:

تشير الدراسات إلى أن المتغيرات الاقتصادية في ظل عولمة أدت إلى الخوف والقلق من جانب الشركات والمؤسسات بل حتى من جانب الدول، وبسبب العولمة سعت هذه الشركات إلى الاندماج لمواجهة المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة، كذلك لجأت إلى إقامة التكتلات فيما بينها، لمواجهة أي تطور أو تغيير تشهده الساحة الاقتصادية في ظل العولمة.

الاندماج كعلاج للشركات المتعثرة:

قد يتم اللجوء إلى الاندماج كحل وعلاج للشركات المتعثرة فتلجأ هذه الشركات التي تعافي من الأزمات الاقتصادية والديون إلى اندماج مع شركة أخرى ذات إمكانيات اقتصادية وإدارية أفضل للتخلص من الظروف الصعبة التي تعاني منها الشركة المتعثرة.

الاندماج بدافع وطني:

قد يتم اللجوء إلى الاندماج بين الشركات من أجل تحقيق مصلحة عامة وطنية لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على سمعته وحمايته من التعرض للاهتزاز.

الاندماج بدافع الاحتكار والرغبة في السيطرة:

وهو السبب والدافع غير المشروع للاندماج لأنه يؤدي إلى الإضرار بالآخرين.

تنويع و تعميق الإدارة:

إن عمليات التملك و الدمج توفر الفرصة لتنويع الإدارة في المصارف الجديدة الكبيرة الحجم و زيادة لمعرفة بالثقافات العصرية و تنويع نطاق الإنتاجية العامة ،فتحقيق الدمج بين المصارف يؤدي إلى الاستفادة من تبادل الخبرات و توسيع التجارب مما ينعكس إيجابا على الأداء العام للشركات المندمجة (زايدة ،ص 49 ،2006).

المبحث الثاني : العوامل المساعدة على الاندماج:

بلا شك أصبح التوجه العالمي عند العديد من الدول و الشركات إلى الاندماج ،حيث شهدت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً في عدد عمليات الاندماج و الاستحواذ في الفترة الحالية ، حيث حركتها العديد من العوامل الرئيسية منها التوجه نحو برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار الأجنبي في المنطقة، و كذلك وجود الأذرع الاستثمارية للحكومات المختلفة مثل دبي القابضة و جهاز أبو ظبي للاستثمار التي استحوذت على العديد من الحصص في الشركات العالمية (سحيباني ،ص 8،2008).

كما أنه يعتبر الاندماج احدى الوسائل القانونية المتبعة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية فالشركة الأجنبية بدلا من أن تتأسس في دولة ما على نحو ظاهر يستعدي الشعور العام ضد الاجانب ، تسعى إلى الإتحاد مع الشركات الشركات المحلية بحيث تاخذ الشركة الدامجة الشكل الوطني (اسماعيل ، ص 26).

و تسعى غالبية الدول إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاداتها المحلية و ذلك بسبب نقص الأموال المحلية و عدم كفايتها لتلبية الاحتياجات التمويلية لعمليات التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى رغبة المستثمرين الأجانب و سعيهم الدؤوب إلى استغلال الفرص المواتية في الدول الرخيصة نسبياً و التي تتمتع بمزايا و فرص قد لا تكون متوافرة في الدول الأخرى (علاونة ، 2008، ص3).

ففي مجال التأمين هناك شركات ستندمج مع بعضها بعضا، وهناك شركات ستتخصص في أنواع محددة من التأمين، وهذا في طبيعة الحال الطريق إلى تحقيق التكامل في السوق ححيث أن الاندماج بين شركات التأمين خيار لا بد منه، خاصة بالنسبة لتلك الشركات التي لا تزال تحقق خسائر، كذلك فإن هناك نقطة أساسية يجب أخذها في الحسبان وهو مدى كفاية الرساميل القائمة لحاجة السوق بغض النظر عن عدد الشركات.

فقطاع التامين هو احد الاعمدة الاساسية للخدمات المالية في الاقتصاد الحديث فإلى جانب الدور المهم الذي يقوم به في إدارة المخاطر هو يعزز خطط الاستثمار الطويلة الامد و

يشكل قناة لتوجيه الاموال من حاملي البوالص إلى فرص للاستثمار ،و بالتالي غلإن كل قطاع تأمين مزدهر هو عامل أساسي لاقتصاد سليم.(يارد ،2011)

و من اهم العوامل التي تساعد الشركات على الاندماج (عبد القادر ، 2010 ، ص 20):

- توسيع القاعدة الرأسمالية للشركات المندمجة.
- انتقال الذمة المالية للشركة المندمج الى الشركة الدامجة .
- يرفع التصنيف العام للشركة الجديدة الى مستويات اعلى .
- يحسن من الوسائل التكنولوجية المستخدمة للشركة الجديدة.
- إعادة الهيكلة للكيان الجديد يتيح الاستفادة من الكوادر البشرية و المالية.
- تعظيم ربحية الكيان الجديد يزيد من قدرته التنافسية في الأسواق.
- مواكبة التغيرات العالمية في المعايير التأمينة و العمل في هذا القطاع.

المبحث الثالث: المحددات الداخلية في الاندماج بين شركات التأمين

مما لا شك فيه أن للاندماج داخل شركات التامين محددات داخلية لكل حالة من حالات الاندماج في هذا القطاع الحيوي من القطاعات الاقتصادية وهذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:

- حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين.
- الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين.
- الأنظمة الداخلية لشركات التامين.

أولا: حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين.

تعتبر عمليات الاندماج و الاستحواذ القوة الدافعة لإعادة هيكلة صناعة خدمات التأمين، و قد أصبح اليوم عدد شركات التامين في تناقص نتيجة لهذه العمليات، و أصبح عدد قليل من شركات التأمين يسيطر على جزء كبير من قطاع التأمين.

مما لا شك فيه ان أحد المحددات الداخلية للاندماج في شركات التامين هو حجم رؤوس الاموال التي تمتلكها الشركة ، حيث تلعب دوراً محورياً في هذا الجانب ، حيث من الممكن أن يكون صغر حجم رأس المال دافعاً للإندماج مع الغير ، و كذلك يكون كبر حجم المال دافعاً أيضا رغبة من الشركة بالاستحواذ على الشركات الأخرى و توسيع حجم الاعمال.

إن قوة المركز المالي لأي شركة تأمين من شركات التأمين يعتبر من أكبر الاهتمامات حيث يضمن المركز المالي استمرار عمل الشركة والأمر الذي تضمن معه الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم كما أن ارتباطها باتفاقيات إعادة تأمين بتغطيات واسعة ومناسبة لحجم وطبيعة السوق مع أفضل شركات إعادة التأمين العالمية يضمن لها الدعم بتوفير الحماية الضرورية و اللازمة لمركزها المالي في السوق (قزعاط ،2009 ،ص 43).

فهيكل رأس المال هو ذلك المزيج التمويلي من القروض وحقوق الملكية حيث يترتب عليه احداث توازن بين الخطر والعائد بطريقة تؤدي الى تعظيم قيمة السهم السوقية.

و يمكن تحديد هيكل رأس المال الافضل من خلال(Brigham,2005):

1. **عامل المرونة المالية** :أي تأثير قرارات التمويل الحالية على خيارات التمويل المستقبلية المتاحة أمام الشركة فأسلوب تمويلي معين في الوقت الحاضر قد يحد أو يقلل من الخيارات أو البدائل التمويلية المتاحة في المستقبل .
2. **المخاطر أو الدخل**.
3. **درجة الرقابة أو السيطرة على الشركة** : فإذا كانت النسبة العظمى من الأسهم مملوكة للقلة من المساهمين مما يعني سيطرتهم على الشركة كما أنهم يريدون معرفة اثر البدائل التمويلية على درجة رقابتهم على الشركة.
4. **التوقيت** : حيث ازدادت أهمية هذا العامل في الوقت الحاضر بسبب التقلب الحاد في أسعار الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية حيث يمكن للشركات القوية أن تصدر في بعض الأوقات سندات يمكن تسويقها بسهولة.

ثانياً : الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين :

مما لا شك فيه أن للحصة السوقية لشركة التامين العامل المهم في توجه الشركة نحو الاندماج مع الغير و هو يحدد التوجهات العامة لمجلس الإدارة و المساهمين باتجاه السيطرة على السوق و زيادة الحصة السوقية لها.

حيث تؤدي المنافسة الضارة بين الشركات نظرا لمحدودية سوق التامين وعدم توافر تغطيات تأمينية متنوعة مما يدفعها لقبول تغطية أخطار بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية إلى تغطى الأخطار البحتة على الأقل وفى ظل عدم القدرة على قياس الأخطار وتقديرها يزيد عمق المشكلة التي تواجهها شركات التامين الأمر الذي ينعكس سلباً على حصة كل شركة من شركات التامين العاملة في قطاع التأمين (حسن ، 1997، ص9).

إن شركات التأمين تتماثل من حيث أنشطتها رغم التنويع والشمولية في هذا النشاط الذي يمكن حصره في نشاط تأميني بصورة تسهيلات تأمينية مباشرة وأخرى غير مباشرة ونشاط استثماري يرتبط بتكوين محفظة استثمارية لشركة التأمين من أدوات متنوعة وعديدة محلية وخارجية بما في ذلك إنشاء أو مساهمة في تكوين صناديق الاستثمار أو إدارة استثمارات الغير، ونشاط ثالث متمم يرتبط بالخدمات التأمينية العديدة والمتنوعة والمختلفة للعملاء.

وتتفوق شركات التأمين الكبيرة الحجم عن غيرها بسعة نشاطها وتنوعه واختلاف تكاليف وعوائد هذا النشاط قياساً بالشركات الأخرى الأقل حجماً وهذا ما ينطبق على شركات التأمين العملاقة متعددة الجنسية الشركات الأقل حجماً المنتشرة جميعها في مختلف أرجاء العالم (الشمري ، 2009 ، ص 14).

فشركات التأمين الأقل حجماً تنحصر في الغالب المنافسة بينها ضمن الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها في بلد معين في حين أن الشركات العملاقة تكون ساحة المنافسة لها أوسع لتشمل الساحة التأمينية العالمية من خلال انتشار فروع هذه الشركات في مختلف أرجاء العالم ومراكزه وأسواقه المختلفة (الشمري ، 2009 ، ص 14).

و يوضح الشكل رقم (2) حصة كل شركة من الشركات التي سيتم عمل الدراسة عليها حصتها بالنسبة لأقساط التامين في العام 2010.

شكل رقم 2

الحصة السوقية لكل شركة بالنسبة لأقساط التأمين

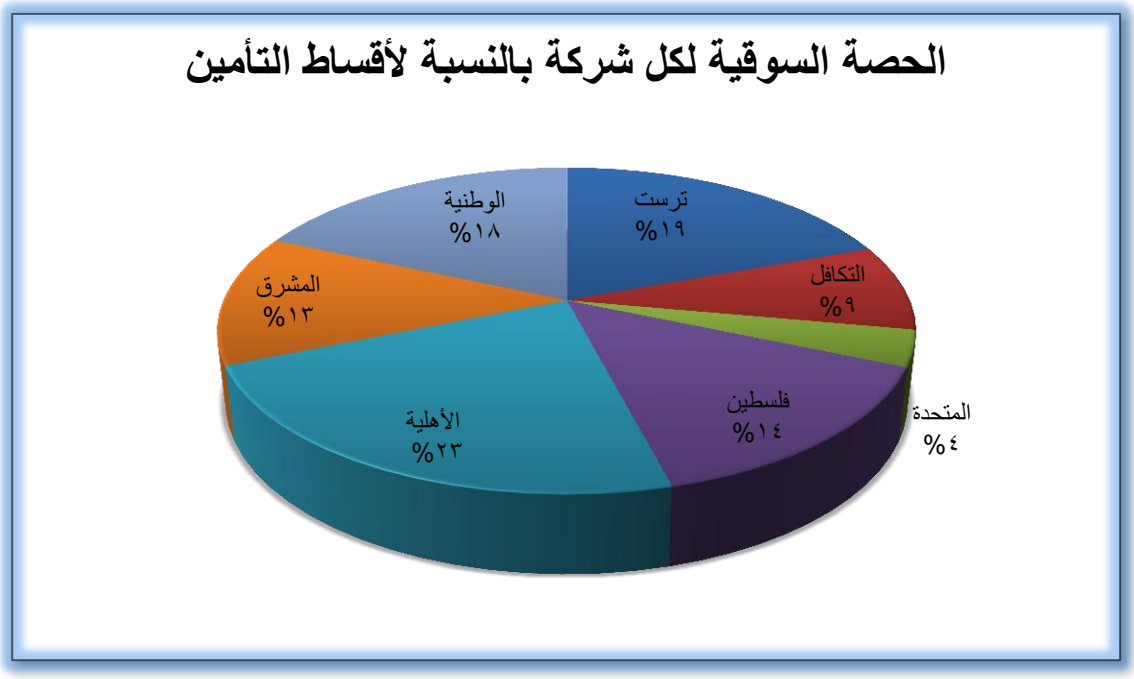

المصدر: تجميع الباحث

و في فلسطين تسيطر المجموعة الاهلية للتأمين على حصة الاسد في قطاع التأمين حيث تبلغ نسبتها 23% من باقي الشركات تليها شركة ترست للتأمين حيث يعتبرا من اقدم الشركات العاملة في فلسطين لذلك حصتهم السوقية كبيرة ، بينما شركة مثل المتحدة للتامين تبلغ حصتها ال04% حيث تعتبر شركة جديدة على السوق المحلية تأسست في العام 2010.

ثالثا: الأنظمة الداخلية لشركات التأمين:

يعد توافق وانسجام الشكل القانوني والنظام الأساسي للشركات من المحددات القانونية الهامة للدمج في شركات التأمين، وهنا يجب الانتباه إلى ضرورة توافق الأشكال القانونية لشركات التأمين وذلك قبل الشروع في عملية الدمج، كما أنه من المهم توافق الأنظمة الأساسية والداخلية لكل كيان تأميني ،إذ أنه من الضروري عدم وجود تباين بين شركات التأمين العاملة في فلسطين من حيث نظمها الداخلية ،وبالنسبة لشركات التأمين فجميعها شركات مساهمة عامة أسست و فقاً لأحكام قانون الشركات الفلسطيني و يحكمها قانون التأمين الفلسطيني ،وبالتالي هناك درجة عالية من التشابه بين أنظمتها الداخلية مما يجعل من الممكن دخولها في عمليات دمج مستقبلاً (زايدة ، 2006، ص 136).

كما لا نغفل إلقاء نظرة تفصيلية إلى داخل شركة التأمين لتحديد مستويات الأداء مجالات القوة مجالات الضعف ، بالإضافة إلى القيود فمثل هذا التحليل يكون أكثر غنى وعمق نظرا لأهميته في بناء الاستراتيجية الخاصة بالشركة، وكثرة المعلومات عن المجالات التي يغطيها (الفرا ،2007 ، ص 14).

ويبنى التحليل الداخلي للشركات على معلومات التفصيلية عن المبيعات والأرباح و التكاليف والهيكل التنظيمي و نمط الإدارة. أيضاً هو عملية فحص وتقويم العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالنظم الوظيفية الفرعية للعمليات ، التسويق ، الأفراد ، الموارد البشرية ، المحاسبة والمالية وغيرها بالإضافة إلى تقويم ثقافة المنظمة ، والمناخ التنظيمي والقدرات التنظيمية للقيادة الإدارية وذلك بهدف تحديد عناصر القوة والضعف الداخلية الذاتية وتهيئة نتائج هذا التحليل لمقاربته مع نتائج تحليل البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) وتكوين أفضل توليفة ممكنة للأنشطة والعمليات الهادفة إلى استثمار عناصر القوة في داخل شركة التأمين بهدف الاندماج والفرص الموجودة والمتوقعة في خارجها ولتحديد عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية لابد من إجراء تحليل منهجي للعوامل الاستراتيجية الداخلية في كي تساعد على الاندماج بشكل أفضل (الفرا ،2007 ، ص 15).

المبحث الرابع : المحددات الخارجية للاندماج في شركات التامين:

حجم أعمال التأمين في فلسطين

قسم المشرع الفلسطيني في قانون التأمين الفلسطيني رقم (20) لعام 2005 شركات التأمين إلى قسمين هما:

- شركات التأمين المحلية.
- شركات التأمين الأجنبية

شركة التأمين المحلية: كل شركة يتم تأسيسها في فلسطين وتسجل لدى مسجل الشركات.

شركة التأمين الأجنبية: كل شركة يتم تأسيسها خارج فلسطين وتسجل لدى مسجل الشركات.

ويبلغ عدد شركات التأمين المحلية العاملة في فلسطين 10 شركات أعضاء في اتحاد شركات التامين، مع العلم بوجود شركة التكافل للتأمين في الضفة الغربية و شركة الملتزم للتأمين في قطاع غزة اللتين تعملان في التأمين الإسلامي الغير عضو في الاتحاد و سنورد في الجدول التالي الشركات محل الدراسة العاملة في فلسطين وفروعها وعدد العاملين بها وسنة التأسيس وأهم مجالات تأميناتها، حيث يوضح الجدول رقم(1) الشركات العاملة في فلسطين .

جدول 1

شركات التأمين المحلية العاملة في فلسطين

الرقم	اسم الشركة	المقر	سنة التأسيس	الفروع	المجالات التي تغطيها
1	ترست العالمية	البيرة	1994	9	التأمين على الحياة، الصحي، الحوادث، الحريق.
2	العالمية المتحدة للتامين	نابلس	2010	11	التامين المنزلي ، المسئولية المهنية، الصحي، تامين النقد
3	فلسطين للتأمين	رام الله	1994	8	التأمين الصحي، الحوادث، الحريق، البحري.
4	المجموعة الأهلية للتأمين	رام الله	1994	13	التأمين الصحي، الحوادث، الحريق، البحري
5	المشرق للتأمين	رام الله	1992	7	تأمين الحياة، الصحي، الحوادث، الحريق،.
6	الوطنية للتأمين	البيرة	1992	9	تأمين الحياة، الصحي، الحوادث، الحريق، البحري.
7	شركة التكافل الفلسطينية	البيرة	–	2007	تأمين إقراض ، رهن عقاري
8	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	رام الله	1997	1	تمويل شراء وحدات سكنية جاهزة تمويل شركات الإنشاء والمقاولين

الرقم	اسم الشركة	المقر	سنة التأسيس	الفروع	المجالات التي تغطيها
9	شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث	رام الله	1995	1995	التأمين على الحياة، الصحي، الحوادث، الحريق، البحري.
10	الشركة الامريكية للتامين على الحياة	رام الله	2	1996	تأمينات الحياة
11	شركة الملتزم للتأمين الإسلامي	غزة	2008	6	أعمال التأمين الإسلامي والاستثمار.

المصدر: تجميع الباحث.

و يتكون قطاع التامين الفلسطيني من الهياكل التنظيمية التالية:

- **الادارة العامة للتامين في هيئة سوق راس المال الفلسطينية.**

تتولى الإشراف على قطاع التأمين وعلى تطبيق قانون التأمين رقم (20) لسنة (2005) والقرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وإصدار التعليمات والأنظمة الناظمة لعمل السوق، وقد حدد القانون مهام وصلاحيات الهيئة والمدير العامة للإدارة العامة للتأمين وأحكام عملهم.

- **الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.**

و يضم في عضويته كافة شركات التامين المرخصة و المجازة للعمل في فلسطين و قد تأسس الاتحاد بشكله الحالي بموجب الفصل الخامس عشر من قانون التامين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005

- **شركات التأمين المجازة والعاملة في السوق.**

بلغ عدد شركات التامين المجازة للعمل في السوق حاليا عشرة شركات تامين منها 7 شركات تامين عادية و شركة تامين تكافلية و شركة تامين على الحياة و شركة لتامين الرهن العقاري و جميع هذه الشركات هي اعضاء في الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين علما بان احدى الشركات السبعة هي شركة جديدة

- **الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.**

انشئ الصندوق بموجب احكام قانون التامين رقم 20 لسنة 2005

- **جمعية وكلاء التامين .**

يمثل وكلاء التامين جمعية وكلاء التامين و التي يعمل الاتحاد بالتعاون مع مجلي ادارتها على مأسسة عملها و تنظيم مبادئ عمل الوكلاء مع شركات التامين و سبل التعاون المشترك.

- **اللجنة الاستشارية لشؤون التامين.**

تم تشكيل اللجنة الاستشارية لشؤون التامين بموجب المادة السابعة من قانون التامين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005 علما بان الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين ممثلا فيه بمقتضى القانون.

حيث ارتبطت صناعت التامين تاريخيا بالتطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في كل المجتمعات و الدول ، و نظراً لأهمية هذه الصناعة فقد سن المشروعون في الدول اللاتينية و الإنجلوسكسونية تشريعات و قوانين تنظم أعمال هذه الصناعة، و في فلسطين حرص المشرع الفلسطيني على سن قانون التامين رقم 20 لسنة 2005 لتنظيم هذه الصناعة الحيوية حيث أنها تشكل رافعة من روافع الاقتصاد الوطني و رافداً من روافد التنمية الاقتصادية (مرآة التأمين ، 2011 ، ص 3).

فبعد مرور السبعة سنوات على صدور قانون التأمين المذكور و ما تبعه من إصدار أنظمة و قرارات تبقى حديثة و تحتاج إلى إعادة تقييم من حيث وجود بعض الثغرات في مواد التأمين و تداخلها مع القوانين الأخرى ذات العلاقة و تتقاطع معها احياناً ، كما أن حجم النمو في هذه الصناعة دون المستوى المطلوب **و يعود ذلك لأسباب متنوعة أهمها:**

- عدم اعطاء قطاع التامين الاهمية التي يستحقها كونه القطاع الحامي لكل القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية.
- عدم الالتزام بتطبيق القوانين حيث نسبة التأمين على المركبات لا تتجاوز نسبة ال55 % و كذلك لا تتجاوز نسبة العمال المؤمنين ال20 % من إجمالي عدد العاملين.
- البيئة القانونية التي تؤثر بشكل سلبي على التطور في قطاع التأمين.
- المشاكل التي تواجه قطاع التامين مع القطاعات الشريكة مثل المعالجات الضريبية لحتياطي التعويضات تحت التسوية و المسحقات المالية لشركات التامين على الحكومة (مرآة التأمين ، 2011 ، ص 3).

الدراسة المقارنة بين الشركات

أولاً :المقارنة بين الشركات بالنسبة لأقساط التامين

جدول 2

المقارنة بين الشركات بالنسبة لأقساط التأمين

الرقم	اسم الشركة	2009	2010	الوزن النسبي	نسبة التغيير
1	شركة ترست العالمية	13,573,030	18,042,891	19.35	%32.93
2	شركة التكافل الفلسطينية	5,379,956	7,966,714	8.54	%48.08
3	الشركة العالمية المتحدة للتامين*	0	3,329,005	3.57	%0.00
4	شركة فلسطين للتأمين	10,705,268	13,511,677	14.49	%26.22
5	المجموعة الأهلية للتأمين	17,177,212	21,209,803	22.75	%23.48
6	شركة المشرق للتأمين	11,789,577	12,108,539	12.99	%2.71
7	الشركة الوطنية للتأمين	14,975,907	17,072,074	18.31	%14.00
المجموع		$73,602,959	$93,242,713	% 100	

*الشركة العالمية المتحدة للتامين باشرت نشاطها في 2010.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق بأن هنالك زيادة بنسب ملحوظة عند معظم الشركات بالنسبة لإجمالي أقساط التامين مما يدل على تحسن وضع الشركات يرجع للتشديد على تأمين السيارات من قبل السلطة التنفيذية ، حيث حصلت شركة التكافل الفلسطينة على أعلى النسب بزيادة قدرها 48 % عن العام السابق و هذا يرجع مرده إلى زيادة اهتمام المواطنين بالتأمين الغسلامي و رغبتهم بالتعامل معه ، أما بالنسبة إلى شركة العالمية المتحدة للتامين فيه قد تاسست في العام 2010 فالنسبة تشير إلى حصتها السوقية من أقساط التأمين.

ثانيا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لإجمالي الموجودات:

جدول 3

المقارنة بين الشركات بالنسبة لأجمالي الموجودات

الرقم	اسم الشركة	2009	2010	الوزن النسبي	نسبة التغيير
1	شركة ترست العالمية	54,219,998	61,934,482	26.54	%14.23
2	شركة التكافل الفلسطينية	9,760,249	14,114,653	6.05	%44.61
3	الشركة العالمية المتحدة للتامين	000	10,929,008	4.68	%0.00
4	شركة فلسطين للتأمين	32,042,813	32,365,617	13.87	%1.01
5	المجموعة الأهلية للتأمين	49,359,493	48,938,110	20.97	%-0.85
6	شركة المشرق للتأمين	18,118,627	15,323,062	6.57	%-15.43
7	الشركة الوطنية للتأمين	43,969,097	49,732,114	21.31	%14.23
	المجموع	207,472,286	$233,339,056	100 %	

*الشركة العالمية المتحدة للتامين باشرت نشاطها في 2010.

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق بأن هنالك زيادة ملحوظة بنسب متفاوتة عند معظم الشركات بالنسبة لأجمالي الموجودات حيث زادت موجودا شركة التكافل بنسبة كبيرة تقارب 44% و هذا يرجع مرده إلى زيادة اهتمام المواطنين بالتأمين الاسلامي و رغبتهم بالتعامل معه تليها شركة ترست و الشركة الوطنية مع ملاحظة بأن هنالك شركات انخفضت بالسالب إجمالي الموجودات لديها كشركة المشرق و المجموعة الأهلية للتأمين وهو مؤشر خطير ينبغي للشركين التنبه إليه حيث من الممكن أن يؤدي هذه إلى خروجهم من السوق المحلية.

ثالثا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لمجموع المطلوبات المتداولة:

جدول رقم 4

المقارنة بين الشركات بالنسبة لمجموع المطلوبات المتداولة

الرقم	اسم الشركة	2009	2010	الوزن النسبي	نسبة التغيير
1	شركة ترست العالمية	29,965,468	33,787,131	24.78	%12.75
2	شركة التكافل الفلسطينية	3,896,473	6,379,967	4.68	%63.74
3	الشركة العالمية المتحدة للتامين	000	5,794,628	4.25	%0.00
4	شركة فلسطين للتأمين	26,321,400	28,166,096	20.66	%7.01
5	المجموعة الأهلية للتأمين	34,954,749	35,571,459	26.09	%1.76
6	شركة المشرق للتأمين	14,795,941	14,991,121	10.99	%1.32
7	الشركة الوطنية للتأمين	9,403,763	11,655,186	8.55	%12.75
المجموع		119,339,803	$136,347,598	100 %	

*الشركة العالمية المتحدة للتامين باشرت نشاطها في 2010.

التعليق على الجدول:

يظهر الجدول السابق ارتفاع ملحوظ و كبير في مجموع المطلوبات المتداولة لدى شركة التكافل مقارنة مع العام 2009 قاربت ال63.74% نتيجة لزيادة ذمم شركات التأمين و معيدي التأمين و مطلوبات عقود التامين عن العام 2009 مع وجود ارتفاعات قليلة لدى الشركات الاخرى بنسب قد لا تكون ملموسة تقارب ال2% عند البعض و شركات مثل الوطنية للتامين قد حققت ال12.75 % زيادة في موجوداتها.

رابعا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لإجمالي الذمم المدينة:

جدول رقم 5

المقارنة بين الشركات بالنسبة لإجمالي الذمم المدينة

الرقم	اسم الشركة	2009	2010	الوزن النسبي	نسبة التغيير
1	شركة ترست العالمية	3,266,932	4,323,339	13.16	% 32.34
2	شركة التكافل الفلسطينية	692,836	1,203,814	3.66	%73.75
3	الشركة العالمية المتحدة للتامين*	000	2,862,006	8.71	%0.00
4	شركة فلسطين للتأمين	9,493,793	9,911,658	30.16	%4.40
5	المجموعة الأهلية للتأمين	7,755,755	7,014,916	21.35	%-9.55
6	شركة المشرق للتأمين	3,301,976	2,697,417	8.21	%-18.31
7	الشركة الوطنية للتأمين	4,650,162	4,846,509	14.75	%32.34
	المجموع	29,163,463	$32,861,669	100 %	

*الشركة العالمية المتحدة للتامين باشرت نشاطها في 2010.

التعليق على الجدول:

يظهر الجدول السابق ارتفاعا لدى شركة التكافل للتأمين بالنسبة لإجمالي الذمم المدينة بنسبة كبيرة تصل الى 73.75 % نتيجة لارتفاع ذمم المشتركي و الموظفين و وكلاء التأمين مقارنة مع شركات انخفضت فيها نسبة الذمم المدينة بنسبة كبيرة مثل الشركة الوطنية للتأمين بنسبة وصلت الى 32.34% ، مع وجود انخفاض لدى المجموعة الاهلية للتأمين بنسبة 9% مردها إلى انخفاض ذمم وكلاء التامين و وثائق التأمين

خامسا :المقارنة بين الشركات بالنسبة لرأس المال المدفوع:

جدول رقم 6

المقارنة بين الشركات بالنسبة رأس المال المدفوع

الرقم	اسم الشركة	2009	2010	الوزن النسبي	نسبة التغيير
1	شركة ترست العالمية	8,250,000	8,250,000	16.09	% 0.00
2	شركة التكافل الفلسطينية	6,375,000	7,453,507	14.53	%16.92
3	الشركة العالمية المتحدة للتامين	000	5,000,000	9.75	% 0.00
4	شركة فلسطين للتأمين	5,000,000	5,000,000	9.75	% 0.00
5	المجموعة الأهلية للتأمين	8,374,837	8,374,837	16.33	% 0.00
6	شركة المشرق للتأمين	7,200,000	7,200,000	14.04	% 0.00
7	الشركة الوطنية للتأمين	8,000,000	10,000,000	19.50	% 0.00
	المجموع	43,201,846	51,280,354	100 %	

*الشركة العالمية المتحدة للتامين باشرت نشاطها في 2010.

التعليق على الجدول:

يظهر الجدول السابق حالة من شبه الجمود على رؤوس الأموال لدى معظم الشركات ما عدا شركة التكافل التي رفعت رأس مالها بنسبة تقارب 16.92% في العام 2010، و هذا يعكس حالة غير طبيعية في حركة سوق التأمين ، و هنالك تشجيع للشركات على رفع رأس المال لديها من قبل الهيئات المشرفة على سوق التأمين الفلسطيني.

سادسا :المقارنة بين الشركات بالنسبة ذمم شركات التأمين و إعادة التامين :

جدول رقم7

المقارنة بين الشركات بالنسبة لذمم شركات التامين و إعادة التامين

الرقم	اسم الشركة	2009	2010	الوزن النسبي	نسبة التغيير
1	شركة ترست العالمية	983,087	2,626,929	39.02	%167.21
2	شركة التكافل الفلسطينية	226,769	258,909	3.85	%14.17
3	الشركة العالمية المتحدة للتامين*	000	313,759	4.66	% 0.00
4	شركة فلسطين للتأمين	1,961,271	2,003,751	29.76	% 2.17
5	المجموعة الأهلية للتأمين	1,160,739	723,613	10.75	% -37.66
6	شركة المشرق للتأمين	6,529	570,533	8.47	% 8638.44
7	الشركة الوطنية للتأمين	370,663	232,814	3.46	% 167.21
	المجموع	4,711,067	6,732,318	100 %	

*الشركة العالمية المتحدة للتامين باشرت نشاطها في 2010.

التعليق على الجدول:

يظهر الجدول السابق حالة من اللامنطقية لدى بعض الشركات التي حصل لديها زيادة تقارب ال8000 % مثل شركة المشرق للتأمين ، مع حصول انخفاض في هذا المخصص لدى البعض الآخر من الشركات مثل المجموعة الاهلية للتأمين التي انخفض لديها ذمم شركات التأمين و اعادة التأمين إلى 37.66 % بسبب انخفاض ذمم عقود إعادة التأمين و المستحقات لصالح شركات التأمين ، و بالنسبة لشركة الوطنية للتأمين فيعتبر الارتفاع عائد إلى نتيجة ارتفاع عمليات إعادة التأمين الاختيارية و الاقساط المعاد تأمينها.

المبحث السادس : البيئة القانونية في فلسطين.

البيئة القانونية الفلسطينية مازالت تعتبر بيئة نامية حيث سن قانون التأمين الفلسطيني في العام 2005 و جاري العمل من قبل السلطات التشريعية الفلسطينية على تحديث و تطوير و سن القوانين التجارية العصرية و انشاء المحاكم التجارية التي ستنظم البيئة التجارية في فلسطين.

فعلى الصعيد القانوني و التنظيمي هنالك تفاوت كبير في نضج الأطر التي تنظم أسواق لتامين في المنطقة العربية ، حتى اليوم معظم بلدان الشرق الاوسط و شمال افريقيا تقريباً لديها أنظمة و قوانين تأمين قديمة.

فشرعت العديد من الدول على مدى السنوات القليلة الماضية ، ببذل جهود جادة لتحديث الأطر التنظيمية و خير دليل على ذلك هو سن القوانين الجديدة و عززت استقلالية الكيانات التنظيمية و قدراتها الرقابية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) و أصدرت هذه الدول أيضا توجيها للقطاع حول الحوكمة و سلوك السوق و إدارة المخاطر و بالتالي فإن الإطار القانوني القوي من شأنه أن ينظم أنشطة جميع القوى المشاركة في السوق.

فهنالك العديد من الادوار التي يجب ان تضطلع بها الحكومة كأن تقر التشريعات الحديثة المتعلقة بالرقابة على قطاع التأمين و العمل على زيادة المنافسة إلى حدها الأقصى عن طريق الحد من التكتلات الاحتكارية و تحديد الهيكليات لحماية المصالح طويلة الامد للشركات عن طريق الحوكمة و الرقابة التي تساعد على تحقيق التوازن بين النمو و ضبط المخاطر ، و تشكيل هيئات رقابة فعالة قادرة على تطبيق القوانين و التدخل حيث تدعو الحاجة من أجل حماية استقرار القطاع و حقوق حملة البوالص

فقطاع التأمين يمثل رافداً هاما من روافد الاقتصاد الفلسطيني يجب أن يتمتع بالصلاحيات و المزايا التي تزيد من نموه اخذين في عين الاعتبار المبادئ الأساسية في علاقته بالقطاع الاقتصادي حيث يجب أن يبتعد عن البيروقراطية السلبية و التعقيد و ان يتمتع بالمرونة الكافية و الشفافية من اجل خلق نوع من التوازن ما بين الدور التنظيمي و الدور الرقابي و توحيد الإجراءات التنظيمية المتبعة ما بين مؤسسات قطاع التامين(دراسة بال تريد ،2008 ،ص 5).

ففي فلسطين ينظم قانون التأمين رقم (20) لسنة (2005) قطاع التأمين ، حيث يحتوي القانون على اثنان وعشرون فصلاً ومائة وواحد وتسعون مادة، بدءاً من التعريفات ومروراً بمهام وصلاحيات الإدارة العامة للتأمين والتزامات المؤمن له والمؤمن والأحكام الخاصة ببعض أنواع التأمين والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق والأحكام المتعلقة بتسوية حوادث الإصابات الجسدية وانتهاء بالعقوبات والأحكام الخاتمة (تقرير سوق التامين 2010).

وتتولى الإدارة العامة للتامين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الإشراف على قطاع التأمين في فلسطين حيث تتعاون لإنجاح هذه المهمة مع كافة الأطراف الشريكة ومن أهمها الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

أيضا يخضع السوق للتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية المتعلقة بقطاع التأمين ومن أهم هذه التعليمات تعليمات منح الإجازة لوكلاء التأمين والوسطاء والمحققين وأصحاب المهن المرتبطة بقطاع التأمين .... إلى أخره كذلك فإن القرارات الصادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين تعتبر ملزمة للشركات، حيث أن العضوية في الاتحاد ملزمة لجميع الشركات العاملة في السوق بموجب قانون التأمين رقم 20 لسنة2005

و فيما يلي النص القانوني المقتبس حول اندماج شركات التأمين من قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005 :

مادة (98)

اندماج شركات التأمين

على الشركة إذا قررت الاندماج مع غيرها من الشركات القيام بما يأتي :

1. تقديم طلب بذلك إلى الهيئة متضمناً أسباب الاندماج ومرفقاً به:

أ. قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على الاندماج.

ب. تقرير الخبير الإكتواري أو خبير التأمين يؤيد الاندماج وأنه لا يضر بحقوق حملة الوثائق.

ج. تقرير من مدقق الحسابات بالمركز المالي للشركات قبل الاندماج مع كشف مصدق بموجوداتها والتزاماتها.

2. يرفع المدير طلب الاندماج مع التقارير والبيانات المرفقة به إلى الهيئة فإذا وافقت الهيئة على الاندماج من حيث المبدأ يشكل المدير لجنة لتقدير قيمة الموجودات المنقولة وغير المنقولة وبقيمتها الفعلية لكل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج، كما يحدد طريقة تشكيل اللجنة وصلاحيتها بما يكفل حماية حقوق المساهمين وحملة وثائق التأمين والمستفيدين.
3. كل ذلك بالإضافة إلى الإجراءات الواجب إتباعها بموجب قانون الشركات الساري المفعول.

مادة (99)

1. إذا وافقت الهيئة على تقرير اللجنة يعلن عن الاندماج في الوقائع الفلسطينية وفي صحيفتين محليتين يوميتين، ليومين متتاليين، ويحق لكل صاحب شأن أن يعترض إلى الهيئة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر أول إعلان.
2. على الشركات المندمجة أن تتيح للمؤمن لهم الاطلاع على الاتفاقية التي تم الاندماج طبقاً لها لكي يتحققوا من أحكامها، وتبقى هذه الاتفاقية معروضة للاطلاع في المركز الرئيس لكل من الشركات المندمجة لمدة شهر من تاريخ نشر اتفاقية الاندماج.
3. إذا لم يقبل الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه فيحق للمعترض الطعن امام محكمة البداية المختصة في قرار الاندماج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بالرفض.
4. بعد تسوية الاعتراضات وإنهاء إجراءات الدمج تبدأ الإجراءات القانونية لنقل الحقوق والالتزامات إلى الشركة التي تم الاندماج بها، وتعتبر إجازة أي شركة مندمجة ملغاة حكما كما تعفى الشركة المندمجة والشركة المندمج بها من رسوم نقل الملكية والضرائب وكافة الرسوم التي تترتب بسبب الاندماج.
5. تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة المندمج بها وفقاً لأحكام القانون.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

صدق وثبات الاستبانة

المعالجات الإحصائية

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم اعتمادها في تحليل الدراسة .

طرق جمع البيانات:

أولا / المصادر الأولية: Primary Sources

تم الاعتماد على نوعين من البيانات

1-البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع البيانات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science)الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2-البيانات الثانوية.Secondary Sources

وتمت مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة والدراسات السابقة والمراجع العربية والأجنبية والمجلات العلمية والمقالات والوثائق علي الشبكة العنكبوتية (الانترنت) .أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بالدراسة ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة .

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في فروع شركات التامين العاملة في قطاع غزة والتي يبلغ عددها ستة شركات (اتحاد شركات التامين 2012) ،و نظراً للظروف السياسية و الجغرافية اقتصرت الدراسة على قطاع غزة حيث يتكون مجتمع الدراسة المستهدفة من العاملين في شركات التأمين (الإدارة العليا والتنفيذية ونوابهم والمدراء و موظفين من مختلف الفئات الإدارية)

و تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد عينة الدراسة البالغ حجمها 140 ، وتم استرداد 107 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات لم يتم استبعاد أي منها نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة107 استبانة، و ذلك حسب ما يوضحه الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

جدول يوضح توزيع الاستبيانات على الشركات

الرقم	اسم الشركة	الموزع	المسترد	نسبة الاسترداد
1	شركة ترست العالمية	45	31	% 68.89
2	العالمية المتحدة للتامين	12	11	% 91.67
3	شركة فلسطين للتأمين	8	6	%75.00
4	المجموعة الأهلية للتأمين	60	46	% 76.67
5	شركة المشرق للتأمين	3	3	% 100.00
6	الشركة الوطنية للتأمين	12	10	% 83.33
المجاميع		**140**	**107**	% 76.43

أداة الدراسة :

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.

تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول : يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 5 فقرات

الجزء الثاني : يناقش الاندماج في شركات التامين وتم تقسيمه إلى خمسة محاور كما يلي:

المحور الأول : يناقش حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين ويتكون من ثمانية فقرات.

المحور الثاني : يناقش الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين ويتكون من ثمانية فقرات.

المحور الثالث : يناقش الأنظمة الداخلية لشركات التأمين ويتكون من ثمانية فقرات.

المحور الرابع : يناقش حجم الأعمال في قطاع التأمين ويتكون من سبعة فقرات.

المحور الخامس : يناقش البيئة القانونية في فلسطين ويتكون من ثمانية فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني **موافق بشده** والدرجة "1" تعني غير **موافق بشده** كما هو موضح بجدول رقم (9).

جدول 9

مقياس الإجابات

درجة الموافقة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون 2001، 179) ، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

صدق فقرات الاستبيان : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (16) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء جامعة القدس المفتوحة و جامعة الازهر.

ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

و تم الطلب من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارث المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغة حجمها30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الأول** والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات **المحور الأول** صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم 10

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يدفع ضعف القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين لتحقيق الدمج مع شركات أخرى بهدف تدعيم رأسمالها.	0.613	0.000
2	تساعد زيادة حجم موجودات شركات التامين المندمجة على تنوع خدمات التأمين المقدمة	0.552	0.002
3	تزداد جودة الخدمات المقدمة من قبل شركات التامين نتيجة لاندماجها.	0.508	0.004
4	الدمج بين شركات التأمين يزيد القدرة التمويلية للشركات المندمجة.	0.630	0.000
5	الدمج بين شركات التأمين يوفر مزيدا من الموارد المالية للشركات المندمجة.	0.705	0.000
6	تتجه شركات التامين الخاسرة نحو الاندماج بهدف زيادة أرباحها مقارنة مع المنافسين.	0.674	0.000
7	تزيد المحفظة الاستثمارية لدى شركات التامين جراء عملية الاندماج بينها.	0.768	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الثاني** والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات **المحور الثاني** صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم 11

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يعتبر انخفاض حجم أقساط التأمين لدى الشركات الصغيرة وسيطرة الشركات الكبيرة على معظمها دافعاً أساسيا للدمج.	0.621	0.000
2	تندمج شركات التامين الصغيرة مع الشركات الكبيرة سعياً منها للاستفادة من خبرتها.	0.704	0.000
3	تعتبر حاجة شركات التأمين لتحسين مستوى الكفاءات الإدارية القائمة والاستفادة من انتقال الخبرات التأمينية المتميزة دافعا أساسيا للدمج بينها.	0.775	0.000
4	تندمج شركات التامين مع بعضها لحاجتها لتحسين الكفاءة الإدارية و الاستفادة من الخبرات المشتركة.	0.765	0.000
5	تستفيد شركات التامين المندمجة من حالة التطور التكنولوجي لتحسين الخدمة المقدمة و اعتبارها مصدر للتنافس.	0.681	0.000
6	تتوسع الشركات الصغيرة جغرافياً اعتمادا على اندماجها مع شركات أخرى بما يزيد من حصتها السوقية.	0.671	0.000
7	تشابه الخدمات التأمينية المقدمة من قبل شركات التامين الصغيرة يدفعها إلى الاندماج من اجل تنويعها.	0.733	0.000
8	تتميز شركات التأمين الكبيرة عن غيرها بكبر نشاطها وتنوعه واختلاف تكاليف وعوائد هذا النشاط قياساً بالشركات الصغيرة الحجم.	0.702	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: الأنظمة الداخلية لشركات التأمين

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الثالث** والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات **المحور الثالث** صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم 12

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: الأنظمة الداخلية لشركات التأمين

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تحدد طبيعة النظم الداخلية لشركات التامين ودرجة تماثلها أحد العوائق الرئيسية لتحقيق الدمج بين شركات التأمين.	0.588	0.001
2	تلعب مرونة النظم الداخلية لشركات التأمين دوراً هاماً في تحقيق عملية الدمج بين شركات التأمين.	0.647	0.000
3	تساهم طبيعة نظم المعلومات في شركات التامين بشكل كبير في تحقيق الدمج بينها.	0.648	0.000
4	تتعثر عملية الدمج بين شركات التامين تبعاً لطبيعة و نوع نشاط التامين.	0.411	0.024
5	يتحقق الدمج بين شركات التأمين بشكل أساسي على الرغبة الصادقة والتعاون من مجالس الإدارة في تلك الشركات.	0.419	0.021
6	رؤية مجالس الإدارة في شركات التأمين من المحددات التي تعيق سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.	0.414	0.023
7	رغبة حملة الأسهم في شركات التأمين في إبقاء سيطرتهم على الشركة أحد المحددات والعوائق الأساسية للدمج بين شركات التأمين.	0.765	0.000
8	التخلص من الأنا الإدارية الموجودة لدى بعض الشركات من العوامل المساعدة على تحقيق الاندماج بين شركات التأمين.	0.704	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: حجم الأعمال في قطاع التأمين

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الرابع** والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات **المحور الرابع** صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم 13

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: حجم الأعمال في قطاع التأمين

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يزيد حجم محفظة الاستثمار المالية عند عملية الدمج اعتمادا على ما يتوفر من موارد و إمكانات مشتركة.	0.588	0.001
2	يمثل الوزن العائلي لحملة الأسهم أحد المحددات والعوائق الهامة في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.	0.647	0.000
3	تقوم شركات التأمين بجمع معلومات وبيانات عن البيئة المنافسة المحيطة بها من أجل التوسع في الخدمات.	0.648	0.000
4	انخفاض حجم أقساط التامين في فلسطين يؤثر بشكل سلبي على حجم الأعمال في قطاع التأمين.	0.411	0.024
5	انخفاض حصة شركات التأمين من الناتج المحلي يدفع الشركات إلى الاندماج .	0.419	0.021
6	مخاطر الاقتراض المرتفعة في فلسطين يدفع الشركات إلى الاندماج .	0.414	0.023
7	صغر حجم شركات التأمين يحد من قدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم	0.765	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: البيئة القانونية في فلسطين

جدول رقم (14) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المحور الخامس** والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات **المحور الخامس** صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم 14

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: البيئة القانونية في فلسطين

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تمثل البيئة القانونية الفلسطينية محددا و عائقاً هاماً لعملية تحقيق الدمج بين الشركات.	0.588	0.001
2	عدم وجود الحوافز والتسهيلات اللازمة لتشجيع الدمج بين شركات التأمين يمثل محدداً و عائقاً هاما لعملية الدمج بين شركات التأمين في فلسطين.	0.647	0.000
3	الحوافز والتسهيلات التي تقدمها السلطات التنفيذية بمختلف مستوياتها محددا و عائقاً أساسيا في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.	0.648	0.000
4	تعتبر طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المطبقة محددا و عائقاً هاما في عملية تحقيق الدمج بين الشركات.	0.411	0.024
5	عدم استقرار المناخ السياسي في فلسطين أحد المحددات والعوائق الرئيسية في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين	0.419	0.021
6	اختلاف التشريعات و القوانين المطبقة بين الضفة الغربية و قطاع غزة يؤثر سلباً على نشاط شركات التامين	0.414	0.023
7	تجاهل فرض التأمين من قبل السلطات التنفيذية أثر بشكل كبير على أوضاع الشركات.	0.765	0.000
8	التداخل ما بين قانون التامين و قانون الشركات يؤثر بالسلب على نشاط الشركات.	0.614	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (15) يبين معاملات الارتباط بين **معدل كل محور من محاور الدراسة** مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361

جدول رقم 15

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	0.799	0.000
الثاني	الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين	0.892	0.000
الثالث	الأنظمة الداخلية لشركات التأمين	0.665	0.000
الرابع	حجم الأعمال في قطاع التأمين	0.734	0.000
الخامس	البيئة القانونية في فلسطين	0.732	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430) وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرو نباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سيبرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (16) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة

جدول 16

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	8	0.7525	0.8588	0.000
الثاني	الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين	8	0.6924	0.8182	0.000
الثالث	الأنظمة الداخلية لشركات التأمين	8	0.7895	0.8824	0.000
الرابع	حجم الأعمال في قطاع التأمين	7	0.7954	0.8860	0.000
الخامس	البيئة القانونية في فلسطين	8	0.7470	0.8552	0.000
	جميع المحاور	39	0.7758	0.8737	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

2- طريقة ألفا كرو نباخ Cranach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات ويبين جدول رقم (17) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم17

معامل الثبات (طريقة والفا كرو نباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
الأول	حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	8	0.8896
الثاني	الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين	8	0.8391
الثالث	الأنظمة الداخلية لشركات التأمين	8	0.9157
الرابع	حجم الأعمال في قطاع التأمين	7	0.8765
الخامس	البيئة القانونية في فلسطين	8	0.8991
	جميع الفقرات	39	0.9057

المعالجات الإحصائية:

- لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:
- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرث الخماسي (1 **غير موافق بشده** ، 2 **غير موافق** ، 3 **محايد** ، 4 **موافق** ، 5 **موافق بشده**)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرث الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (18) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم 18

جدول يوضح أطوال الفترات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الموافقة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
الوزن	5	4	3	2	1

- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.
- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها) .
- اختبار ألفا كرو نباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات .
- معادلة سبيرمان براون للثبات.
- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3" .

- اختبار t للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين.
- تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر .

اختبار التوزيع الطبيعي

(اختبار كولمجروف– سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف– سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (19) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم 19

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	8	0.630	0.822
الثاني	الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين	8	1.065	0.207
الثالث	الأنظمة الداخلية لشركات التأمين	8	0.998	0.272
الرابع	حجم الأعمال في قطاع التأمين	7	0.803	0.539
الخامس	البيئة القانونية في فلسطين	8	1.122	0.161
	جميع الفقرات	39	0.935	0.346

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

اولاً: خصائص مجتمع الدراسة.

ثانياً: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

أولا : خصائص مجتمع الدراسة:

تبين الجداول التالية تبين خصائص مجتمع الدراسة كما يلي.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس: يبين جدول رقم (20) أن 57.9% من عينة الدراسة من " الذكور" ، و 42.1% من عينة الدراسة من " الإناث". و هذا يعود إلى ان شركات التأمين تميل إلى تعين الذكور عن الإناث لاعتقادهم ان الذكور متفرغين للعمل اكثر من النساء و لديهم القدرة على التصرف في مختلف المواقف في إطار العمل.

جدول رقم 20

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	62	% 57.9
أنثى	45	% 42.1
المجموع	107	100.0

العمر: يبين جدول رقم (20) أن 20.6% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " **20–30 سنة** " ، و 52.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "**31 – 40 سنة** " ، و19.6% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " **41 – 50 سنة** " ، و7.5% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "**51 سنة فأكثر** " .و هذا يدعم الدراسة في شمولها لمختلف الفئات العمرية الامر الذي يعطيها الزخم و الاستفادة من مختلف الخبرات التراكمية لدى العينة يفيد الدراسة ، ووجد ان الفئة العمرية من سن 31 الى 40 سنة تمثل غالبة أفراد العينة الامر الذي يعكس ميل الشركات إلى تعيين الشباب في الوظائف الشاغرة لديها لما يمتلكونه من طاقات .

جدول رقم 21

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
20–30 سنة	22	% 20.6
31 – 40 سنة	56	% 52.3
41 – 50 سنة	21	% 19.6
51 سنة فأكثر	8	% 7.5
المجموع	**107**	**%100.0**

المستوى التعليمي: يبين جدول رقم (22) أن 2.8% من عينة الدراسة **المستوى التعليمي لهم** " ثانوي " ، و**35.5**% من عينة الدراسة **المستوى التعليمي لهم** " دبلوم " ، و**57.9**% من عينة الدراسة **المستوى التعليمي لهم** " بكالوريوس " ، و**3.7**% من عينة الدراسة **المستوى التعليمي لهم** " ماجستير " و هذا يعكس اتجاه شركات التأمين نحو تعيين حملة البكالوريوس و الشهادات الجامعية في المناصب الادارية لديها مما يدلل على وجود مخزون قدرات متخصص لديها يتيح لها تحقيق اهدافها المرجوة.

جدول رقم 22

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	3	% 2.8
دبلوم	38	% 35.5
بكالوريوس	62	% 57.9
ماجستير	4	% 3.7
المجموع	**107**	**%100.0**

التخصص العلمي: يبين جدول رقم (23) أن 22.4% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " إدارة " ، و31.8% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " محاسبة " ، و14.0% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " اقتصاد " ، و20.6% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " مالية و مصرفية " ، و11.2% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " تخصصات أخرى " . و يلاحظ ان تخصص المحاسبة هو الاكثر تكرار في العينة المستطلعة آرائهم و هذا مؤشر جيد عند الشركات .

جدول رقم 23

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إدارة	24	% 22.4
محاسبة	34	% 31.8
اقتصاد	15	% 14.0
مالية و مصرفية	22	% 20.6
أخرى	12	% 11.2
المجموع	**107**	**%100.0**

تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.98(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

تحليل فقرات الدراسة

أولا: تحليل فقرات المحور الأول : حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين) مرتبة تنازليا من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم 24

تحليل الفقرات المحور الأول (حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يدفع ضعف القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين لتحقيق الدمج مع شركات أخرى بهدف تدعيم رأسمالها.	3.76	1.156	75.14	6.773	0.000
2	تساعد زيادة حجم موجودات شركات التامين المندمجة على تنوع خدمات التأمين المقدمة .	3.69	1.119	73.83	6.391	0.000
3	تزداد جودة الخدمات المقدمة من قبل شركات التامين نتيجة لاندماجها.	3.71	1.182	74.21	6.218	0.000
4	الدمج بين شركات التأمين يزيد القدرة التمويلية للشركات المندمجة.	3.74	1.119	74.77	6.826	0.000
5	الدمج بين شركات التأمين يوفر مزيدا من الموارد المالية للشركات المندمجة.	3.78	1.102	75.51	7.284	0.000
6	تتجه شركات التامين الخاسرة نحو الاندماج بهدف زيادة أرباحها مقارنة مع المنافسين.	3.79	1.166	75.70	6.966	0.000
7	تزيد المحفظة الاستثمارية لدى شركات التامين جراء عملية الاندماج بينها.	3.87	1.150	77.38	7.818	0.000
8	يعتبر التخلص من الديون المتعثرة لشركات التأمين دافعا ًأساسيا ًنحو الدمج بين الشركات.	3.72	1.188	74.39	6.266	0.000
	جميع الفقرات	3.76	1.032	75.12	7.579	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "106" تساوي 1.98

في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 75.14%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن" يدفع ضعف القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين لتحقيق الدمج مع شركات أخرى بهدف تدعيم رأسمالها ".

في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 73.83%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " زيادة حجم موجودات شركات التامين المندمجة تساعد على تنوع خدمات التأمين المقدمة ".

في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 74.21%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " جودة الخدمات المقدمة من قبل شركات التامين تزداد نتيجة لاندماجها ".

في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 74.77%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " الدمج بين شركات التأمين يزيد القدرة التمويلية للشركات المندمجة ".

في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 75.51%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " الدمج بين شركات التأمين يوفر مزيدا من الموارد المالية للشركات المندمجة ".

في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 75.70%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " شركات التامين الخاسرة تتجه نحو الاندماج بهدف زيادة أرباحها مقارنة مع المنافسين ".

في الفقرة رقم " 7" بلغ الوزن النسبي " 77.38%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " المحفظة الاستثمارية لدى شركات التامين تزيد جراء عملية الاندماج بينها ".

في الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 74.39%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " التخلص من الديون المتعثرة لشركات التأمين يعتبر دافعا أساسيا نحو الدمج بين الشركات".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين) تساوي 3.76، و الوزن النسبي يساوي 75.12% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.579 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يدفع ضعف القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين لتحقيق الدمج مع شركات أخرى بهدف تدعيم رأسمالها كما تزداد جودة الخدمات المقدمة من قبل شركات التامين نتيجة لاندماجها

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني : الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الثاني** (الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين) مرتبة تنازليا من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم 25

تحليل الفقرات المحور الثاني (الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يعتبر انخفاض حجم أقساط التأمين لدى الشركات الصغيرة وسيطرة الشركات الكبيرة على معظمها دافعاً أساسيا للدمج.	3.79	1.099	75.70	7.388	0.000
2	تندمج شركات التامين الصغيرة مع الشركات الكبيرة سعياً منها للاستفادة من خبرتها.	3.71	1.099	74.21	6.686	0.000
3	تعتبر حاجة شركات التأمين لتحسين مستوى الكفاءات الإدارية القائمة والاستفادة من انتقال الخبرات التأمينية المتميزة دافعا أساسيا للدمج بينها.	3.61	1.097	72.15	5.729	0.000
4	تندمج شركات التامين مع بعضها لحاجتها لتحسين الكفاءة الإدارية و الاستفادة من الخبرات المشتركة.	3.73	1.121	74.58	6.728	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
5	تستفيد شركات التامين المندمجة من حالة التطور التكنولوجي لتحسين الخدمة المقدمة و اعتبارها مصدر للتنافس.	3.81	1.134	76.26	7.418	0.000
6	تتوسع الشركات الصغيرة جغرافياً اعتمادا على اندماجها مع شركات أخرى بما يزيد من حصتها السوقية.	3.66	1.173	73.27	5.851	0.000
7	تشابه الخدمات التأمينية المقدمة من قبل شركات التامين الصغيرة يدفعها إلى الاندماج من اجل تنويعها.	3.79	1.182	75.70	6.871	0.000
8	تتميز شركات التأمين الكبيرة عن غيرها بكبر نشاطها وتنوعه واختلاف تكاليف وعوائد هذا النشاط قياساً بالشركات الصغيرة الحجم.	3.90	1.081	77.94	8.585	0.000
	جميع الفقرات	3.75	0.982	74.98	7.891	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "106" تساوي 1.98

في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي 75.70% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " انخفاض حجم أقساط التأمين لدى الشركات الصغيرة وسيطرة الشركات الكبيرة على معظمها يعتبر دافعاً أساسيا للدمج ".

في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي 74.21% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " شركات التامين الصغيرة تندمج مع الشركات الكبيرة سعياً منها للاستفادة من خبرتها ".

في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 72.15%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " حاجة شركات التأمين لتحسين مستوى الكفاءات الإدارية القائمة والاستفادة من انتقال الخبرات التأمينية تعتبر دافعا أساسيا للدمج بينها ".

في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي 74.58% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " شركات التامين تندمج مع بعضها لحاجتها لتحسين الكفاءة الإدارية و الاستفادة من الخبرات المشتركة.

في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 76.26%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " شركات التامين المندمجة تستفيد من حالة التطور التكنولوجي لتحسين الخدمة المقدمة و اعتبارها مصدر للتنافس ".

في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 73.27%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " الشركات الصغيرة تتوسع جغرافياً اعتمادا على اندماجها مع شركات أخرى بما يزيد من حصتها السوقية ".

في الفقرة رقم "7 "بلغ الوزن النسبي " 75.70%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " تشابه الخدمات التأمينية المقدمة من قبل شركات التامين الصغيرة يدفعها إلى الاندماج من اجل تنويعها ".

في الفقرة رقم 8 " بلغ الوزن النسبي " 77.94%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " شركات التأمين الكبيرة تتميز عن غيرها بكبر نشاطها وتنوعه واختلاف تكاليف وعوائد هذا النشاط قياساً بالشركات الصغيرة الحجم ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين) تساوي 3.75 ، و الوزن النسبي يساوي 74.98% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.891 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن شركات التأمين الكبيرة تتميز عن غيرها بكبر نشاطها وتنوعه واختلاف تكاليف وعوائد هذا النشاط قياساً بالشركات الصغيرة الحجم كما تتوسع الشركات الصغيرة جغرافياً اعتمادا على اندماجها مع شركات أخرى بما يزيد من حصتها السوقية.

ثالثا: تحليل فقرات المحور الثالث : الأنظمة الداخلية لشركات التامين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الثالث** (الأنظمة الداخلية لشركات التامين) مرتبة تنازليا من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم 26

تحليل الفقرات المحور الثالث (الأنظمة الداخلية لشركات التامين)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تحدد طبيعة النظم الداخلية لشركات التامين ودرجة تماثلها أحد العوائق الرئيسية لتحقيق الدمج بين شركات التأمين.	3.77	1.154	75.33	6.869	0.000
2	تلعب مرونة النظم الداخلية لشركات التأمين دوراً هاماً في تحقيق عملية الدمج بين شركات التأمين.	3.73	1.154	74.58	6.535	0.000
3	تساهم طبيعة نظم المعلومات في شركات التامين بشكل كبير في تحقيق الدمج بينها.	3.76	1.140	75.14	6.871	0.000
4	تتعثر عملية الدمج بين شركات التامين تبعاً لطبيعة و نوع نشاط التامين.	3.70	1.151	74.02	6.299	0.000
5	يتحقق الدمج بين شركات التأمين بشكل أساسي على الرغبة الصادقة والتعاون من مجالس الإدارة في تلك الشركات.	3.88	1.163	77.57	7.812	0.000
6	رؤية مجالس الإدارة في شركات التأمين من المحددات التي تعيق سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.	3.77	1.104	75.33	7.181	0.000
7	رغبة حملة الأسهم في شركات التأمين في إبقاء سيطرتهم على الشركة أحد المحددات والعوائق الأساسية للدمج بين شركات التأمين.	3.81	1.191	76.26	7.064	0.000
8	التخلص من الأنا الإدارية الموجودة لدى بعض الشركات من العوامل المساعدة على تحقيق الاندماج بين شركات التأمين.	3.82	1.123	76.45	7.577	0.000
	جميع الفقرات	3.78	1.011	75.58	7.972	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "106" تساوي 1.98

في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 75.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " تحدد طبيعة النظم الداخلية لشركات التامين ودرجة تماثلها أحد العوائق الرئيسية لتحقيق الدمج بين شركات التأمين ".

في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 74.58%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " مرونة النظم الداخلية لشركات التأمين تلعب دوراً هاماً في تحقيق عملية الدمج بين شركات التأمين ".

في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 75.14%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " طبيعة نظم المعلومات في شركات التامين تساهم بشكل كبير في تحقيق الدمج بينها ".

في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 74.02%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " عملية الدمج بين شركات التامين تتعثر تبعاً لطبيعة و نوع نشاط التامين ".

في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 77.57%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " الدمج بين شركات التأمين يتحقق بشكل أساسي على الرغبة الصادقة والتعاون من مجالس الإدارة في تلك الشركات ".

في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 75.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " رؤية مجالس الإدارة في شركات التأمين من المحددات التي تعيق سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين ".

في الفقرة رقم " 7" بلغ الوزن النسبي " 76.26%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " رغبة

حملة الأسهم في شركات التأمين في إبقاء سيطرتهم على الشركة أحد المحددات والعوائق الأساسية للدمج بين شركات التأمين.".

في الفقرة رقم " 8" بلغ الوزن النسبي " 76.45%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " التخلص من الأنا الإدارية الموجودة لدى بعض الشركات من العوامل المساعدة على تحقيق الاندماج بين شركات التأمين ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (الأنظمة الداخلية لشركات التامين) تساوي 3.78، و الوزن النسبي يساوي 75.58% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.972 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن طبيعة النظم الداخلية لشركات التامين ودرجة تماثلها تحدد أحد العوائق الرئيسية لتحقيق الدمج بين شركات التأمين كما ان مرونة النظم الداخلية لشركات التأمين تلعب دوراً هاماً في تحقيق عملية الدمج بين شركات التأمين.

رابعا: تحليل فقرات المحور الرابع: حجم الأعمال في قطاع التامين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (27) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الرابع** (حجم الأعمال في قطاع التامين) مرتبة تنازليا من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول رقم 27

تحليل الفقرات المحور الرابع (حجم الأعمال في قطاع التامين)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يزيد حجم محفظة الاستثمار المالية عند عملية الدمج اعتمادا على ما يتوفر من موارد و إمكانات مشتركة.	3.84	1.126	76.82	7.730	0.000
2	يمثل الوزن العائلي لحملة الأسهم أحد المحددات والعوائق الهامة في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.	3.70	1.238	74.02	5.857	0.000
3	تقوم شركات التأمين بجمع معلومات وبيانات عن البيئة المنافسة المحيطة بها من أجل التوسع في الخدمات.	3.86	1.209	77.20	7.357	0.000
4	انخفاض حجم أقساط التامين في فلسطين يؤثر بشكل سلبي على حجم الأعمال في قطاع التأمين.	3.87	1.260	77.38	7.138	0.000
5	انخفاض حصة شركات التأمين من الناتج المحلي يدفع الشركات إلى الاندماج .	3.72	1.227	74.39	6.067	0.000
6	مخاطر الاقتراض المرتفعة في فلسطين يدفع الشركات إلى الاندماج .	3.64	1.262	72.71	5.210	0.000
7	صغر حجم شركات التأمين يحد من قدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم	3.76	1.220	75.14	6.420	0.000
	جميع الفقرات	3.77	1.096	75.38	7.260	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "106" تساوي 1.98

في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " 76.82%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " حجم محفظة الاستثمار المالية يزيد عند عملية الدمج اعتمادا على ما يتوفر من موارد و إمكانات مشتركة ".

في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 74.02%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " الوزن العائلي لحملة الأسهم يمثل أحد المحددات والعوائق الهامة في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين ".

في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 77.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " شركات التأمين تقوم بجمع معلومات وبيانات عن البيئة المنافسة المحيطة بها من أجل التوسع في الخدمات ".

في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 77.38%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " انخفاض حجم أقساط التامين في فلسطين يؤثر بشكل سلبي على حجم الأعمال في قطاع التأمين ".

في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 74.39%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " انخفاض حصة شركات التأمين من الناتج المحلي يدفع الشركات إلى الاندماج ".

في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 72.71%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " مخاطر الاقتراض المرتفعة في فلسطين يدفع الشركات إلى الاندماج ".

في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 75.14%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " صغر حجم شركات التأمين يحد من قدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (حجم الأعمال في قطاع التامين) تساوي 3.77، و الوزن النسبي يساوي 75.38% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.260 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على

أن صغر حجم شركات التأمين يحد من قدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم كما أن انخفاض حجم أقساط التامين في فلسطين يؤثر بشكل سلبي على حجم الأعمال في قطاع التأمين.

خامسا: تحليل فقرات المحور الخامس : البيئة القانونية في فلسطين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (28) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الخامس** (البيئة القانونية في فلسطين) مرتبة تنازليا من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة على كل فقرة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

جدول 28

تحليل الفقرات المحور الخامس (البيئة القانونية في فلسطين (قانون التأمين الفلسطيني)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تمثل البيئة القانونية الفلسطينية محددا و عائقاً هاماً لعملية تحقيق الدمج بين الشركات.	3.60	1.250	71.96	4.948	0.000
2	عدم وجود الحوافز والتسهيلات اللازمة لتشجيع الدمج بين شركات التأمين يمثل محدداً و عائقاً هاما لعملية الدمج بين شركات التأمين في فلسطين.	3.68	1.186	73.64	5.948	0.000
3	الحوافز والتسهيلات التي تقدمها السلطات التنفيذية بمختلف مستوياتها محددا و عائقاً أساسيا في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.	3.75	1.166	74.95	6.631	0.000
4	تعتبر طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المطبقة محددا و عائقاً هاما في عملية تحقيق الدمج بين الشركات.	3.81	1.074	76.26	7.831	0.000
5	عدم استقرار المناخ السياسي في فلسطين أحد المحددات والعوائق الرئيسية في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين	3.75	1.133	74.95	6.823	0.000
6	اختلاف التشريعات و القوانين المطبقة بين الضفة الغربية و قطاع غزة يؤثر سلباً على نشاط شركات التامين	3.74	1.192	74.77	6.406	0.000
7	تجاهل فرض التأمين من قبل السلطات التنفيذية أثر بشكل كبير على أوضاع الشركات.	3.82	1.172	76.45	7.258	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
8	التداخل ما بين قانون التامين و قانون الشركات يؤثر بالسلب على نشاط الشركات.	3.50	1.299	70.09	4.020	0.000
	جميع الفقرات	3.71	1.050	74.14	6.962	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "106" تساوي 1.98

في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 71.96%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " البيئة القانونية الفلسطينية تمثل محددا ًو عائقاً هاماً لعملية تحقيق الدمج بين الشركات ".

في الفقرة رقم "2 " بلغ الوزن النسبي " 73.64%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " عدم وجود الحوافز والتسهيلات اللازمة لتشجيع الدمج بين شركات التأمين يمثل محدداً و عائقاً هاما ًلعملية الدمج بين شركات التأمين في فلسطين ".

في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 74.95%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " الحوافز والتسهيلات التي تقدمها السلطات التنفيذية بمختلف مستوياتها محددا ًو عائقاً أساسيا ًفي سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين ".

في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 76.26%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المطبقة تعتبر محددا ًو عائقاً هاما ًفي عملية تحقيق الدمج بين الشركات ".

في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 74.95%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " عدم

استقرار المناخ السياسي في فلسطين أحد المحددات والعوائق الرئيسية في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين ".

في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 74.77%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " اختلاف التشريعات و القوانين المطبقة بين الضفة الغربية و قطاع غزة يؤثر سلباً على نشاط شركات التامين ".

في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 76.45%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " تجاهل فرض التأمين من قبل السلطات التنفيذية أثر بشكل كبير على أوضاع الشركات ".

في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 70.09%" والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن غالبية أفراد المجتمع توافق على أن " التداخل ما بين قانون التامين و قانون الشركات يؤثر بالسلب على نشاط الشركات ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (البيئة القانونية في فلسطين (قانون التأمين الفلسطيني) تساوي 3.71، و الوزن النسبي يساوي 74.14% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي6.962 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن البيئة القانونية الفلسطينية تمثل محددا و عائقاً هاماً لعملية تحقيق الدمج بين الشركات كما أن عدم استقرار المناخ السياسي في فلسطين أحد المحددات والعوائق الرئيسية في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين

تحليل محاور الدراسة:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (29) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل محور و يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي 3.75، و الوزن النسبي يساوي 75.03% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.832وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن دوافع تحقيق الاندماج في شركات التأمين العاملة في فلسطين هي حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين و الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التأمين و الأنظمة الداخلية لشركات التامين و حجم الأعمال في قطاع التامين

جدول رقم 29

تحليل محاور الدراسة: دوافع تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في فلسطين و محدداته من وجهة نظر العاملين في فروع الشركات العاملة في قطاع غزة

الأول	دوافع تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في فلسطين و محدداته من وجهة نظر العاملين في فروع الشركات العاملة في قطاع غزة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	حجم رؤوس الأموال لشركات التأمين	3	1.032	75.12	7.579	0.000
الثاني	الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين	4	0.982	74.98	7.891	0.000
الثالث	الأنظمة الداخلية لشركات التأمين	1	1.011	75.58	7.972	0.000
الرابع	حجم الأعمال في قطاع التأمين	2	1.096	75.38	7.260	0.000
الخامس	البيئة القانونية في فلسطين	5	1.050	74.14	6.962	0.000
	جميع المحاور	3.75	0.993	75.03	7.832	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "106" تساوي 1.98

تحليل المتغيرات الشخصية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى للمتغيرات الشخصية التالية:

أ- الجنس.

ب- العمر.

ت- المستوى التعليمي.

ث- التخصص العلمي.

ويتفرّع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية كما يلي:

أ. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى الجنس

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى الجنس والنتائج مبينة في جدول رقم (30) و يتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.040 وهي اقل من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 2.081 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد العينة حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى الجنس والفروق لصالح الإناث.

حيث تظهر نتائج تحليل الاستبيان وجود فروق لصالح الإناث على الرغم من أن نسبة الذكور كانت أكثر من نسبة الإناث ، فهذا يعكس آراء إيجابية للإناث في اتجاه الدمج بين شركات التامين .

جدول رقم 30

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى الجنس

المحور	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الاندماج في شركات التأمين و محدداته	ذكر	62	3.584	1.073	-2.081	0.040
	أنثى	45	3.982	0.826		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية " 105" تساوي 1.98

ب. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى العمر

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى العمر ، والنتائج مبينة في جدول رقم (31) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.229 وهي اكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 1.462 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.69 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى العمر.

حيث يظهر من نتائج التحليل الإحصائي توافق جميع الفئات العمرية على اهمية الاندماج في شركات التامين الامر الذي يعكس وجهات نظر إيجابية تساعد شركات التامين و تشجعها على الاندماج على الرغم من ان الدافعية للتغيير لدى الكبار في السن تكون قليلة عنها لدى الشباب المفعم بالطاقة و الحيوية و الرغبة في التغيير.

جدول رقم 31

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى العمر

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
الاندماج في شركات التأمين و محدداته	بين المجموعات	4.266	3	1.422	1.462	0.229
	داخل المجموعات	100.165	103	0.972		
	المجموع	104.431	106			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (3، 103) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.69

ت. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى المستوى التعليمي

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى المستوى التعليمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (32) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.538 وهي اكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.727 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.69 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى المستوى التعليمي.

حيث تظهر نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق تعزى للمستوى التعليمي بين أفراد العينة المستطلعة، فوجهات نظرهم موحدة بوجوب الدمج في شركات التامين .

جدول رقم32

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى المستوى التعليمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
الاندماج في شركات التأمين و محدداته	بين المجموعات	2.165	3	0.722	0.727	0.538
	داخل المجموعات	102.265	103	0.993		
	المجموع	104.431	106			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (3، 103) ومستوى دلالة 0.05 فيي 2.69

ث. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى التخصص العلمي

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى التخصص العلمي ، والنتائج مبينة في جدول رقم (33) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.622 وهي اكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.659 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.46 مما يدل على عدم وجود فروق في آراء فراد العينة حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى التخصص العلمي.

و من نتائج التحليل الإحصائي تظهر عدم وجود فروق في آراء العينة تعزى للتخصص التعليمي حيث تتفق آراء التخصصات المختلفة بوجوب التشجيع على الاندماج في شركات التامين و كانت آرائهم إيجابية في هذا الموضوع ، فلا فرق بين وجهة نظر تخصص ادارة الاعمال عن المحاسبة عن الاقتصاد في هذا الجانب.

جدول رقم 33

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول الاندماج في شركات التأمين و محدداته تعزى إلى التخصص العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
الاندماج في شركات التأمين و محدداته	بين المجموعات	2.630	4	0.658	0.659	0.622
	داخل المجموعات	101.800	102	0.998		
	المجموع	104.431	106			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (4، 102) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.46

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

أولا: النتائج .

ثانياً: التوصيات.

ثالثاً : الدراسات المقترحة.

أولاً: النتائج:

يأخذ البحث في الاقتصاد الفلسطيني الكثير من الأهمية، نتيجة لتعدد العوامل المؤثرة فيه بصورة كبيرة، من جهة، وللأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع من جهة أخرى. حيث يواجه قطاع التامين في فلسطين العديد من الصعوبات و التحديات التي تحد من قدرته على النمو في مثل هكذا ظروف بالإضافة إلى ضعف الوعي التأميني و كثرة الشركات مع حجم السوق الصغير.

ويأمل الباحث الوصول إلى توصيات و نتائج يمكن أن الاستفادة منها في تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة تبني و تساهم في بناء اقتصاد فلسطيني قوي يساعد في تحقيق الاهداف المرجوة و وضع الأساس من اجل بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية على أسس سليمة.

فبعد تحليل النتائج و تفسيرها و اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يعتبر ضعف راس المال لدى شركات التامين من الدوافع الاساسية لتحقيق الاندماج فيما بين الشركات الامر الذي يشجع الشركات ذات القاعدة الرأسمالية الضعيفة على الاندماج لزيادة رأس المال لديها
2. تدني حجم أعمال التأمين في فلسطين من الدوافع الأساسية نحو تحقيق الاندماج بين شركات التأمين العاملة في هذا القطاع.
3. الرغبة في زيادة الحصة السوقية لكل شركة في قطاع التامين في فلسطين يعتبر من الدوافع الأساسية التي تدفع الشركات العاملة فيه نحو الاندماج الامر للاستفادة من شبكة الفروع للشركات المندمجة في توسيع الحصة السوقية.
4. التشابه بين الانظمة الداخلية عند شركات التأمين يعتبر من الدوافع الاساسية نحو تحقيق الاندماج بينها حيث تعتبر درجة تماثلها أحد العوائق الرئيسية لتحقيق الدمج بين شركات التأمين .
5. البيئة القانونية التي تحكم عمل شركات التأمين في فلسطين من الدوافع الأساسية نحو تحقيق الدمج بين شركات التامين.

6. عدم وجود حوافز وتسهيلات لتشجيع الدمج بين شركات التأمين يمثل محدداً و عائقاً هاما لعملية الدمج بين شركات التأمين في فلسطين.
7. اظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية من أفراد العينة المستطلعة آرائهم من الذكور.
8. اظهرت نتائج الدراسة أن هنالك تنوع في الفئة العمرية المستطلعة آرائهم في الدراسة الامر الذي خدم الدراسة في الوصول إلى نتائج من فئات عمرية متنوعة.
9. اظهرت نتائج الدراسة ان هنالك تنوع في المستوى الدراسي للفئة المستطلعة آرائهم حيث شملت مختلف المستويات التعليمية.
10. اظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية المستطلعة آرائهم في الدراسة يحملون تخصص المحاسبة.

ثانياً : التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات و هي:

1. ضرورة سعي شركات التأمين العاملة في فلسطين نحو تحقيق الاندماج بشكل جدي لتكوين كيانات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة محليا و اقليميا تكون قادرة على مواجهة الظروف المحيطة .
2. ضرورة العمل من قبل هيئة سوق رأس المال على تشجيع الاندماج ما بين شركات التأمين و تقليص اعدادها بما يلائم السوق الفلسطيني.
3. ضرورة العمل على الاستفادة من التطورات التكنولوجية و استخدام كافة الوسائل التكنولوجية في تحسين الخدمات التأمينية و تبسيطها.
4. ضرورة قيام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتوعية المواطنين بأهمية القيام بالتامين في كافة القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.
5. ضرورة العمل من قبل السلطات التشريعية نحو توحيد القوانين السارية في الاراضي الفلسطينية لما تمثله من محددات في عمل الشركات ما بين الضفة الغربية و قطاع غزة.
6. ضورة القيام بمزيد من الدراسات العلمية في قطاع التأمين الفلسطيني من قبل الباحثين نظراً لقلة الدراسات التي أجريت عليه.

ثالثاً : الدراسات المقترحة:

قطاع التأمين يعاني من ضعف في مجال الدراسات و البحث العلمي ن لذا نقترح مجموعة من العناوين التي يمكن لباحثين دراستها في شتى المجالات ، وهي:

1. دور نظم المعلومات في شركات التامين .
2. أسباب ضعف الاستثمارات في قطاع التامين الفلسطيني.
3. تحسين جودة خدمات شركات التامين العاملة في فلسطين.
4. تأهيل الكوادر العاملة في شركات التامين.
5. دور هيئة سوق راس المال الفلسطينية في متابعة انشطة شركات التامين.
6. البيئة القانونية لعمل شركات التامين في فلسطين.
7. أثر اندماج شركات التأمين من وجهة نظر المستهلك.

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب و المراجع:

1. "**المعجم الوسيط**"، الجزء الأول، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص ص295-296، 1960.
2. الرازي، محمد ، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، بيروت ص210، 1981.
3. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد "**البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه**"، عمان، دار الفكر،2001 .
4. العساف، صالح حمد ،" **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية**"، الرياض، مكتبة العبيكان ،1995.

البحوث و الدراسات:

5. "**الاطار القانوني المنظم للاقتصاد الفلسطيني** ، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث ،ص 5، 2008
6. أبو بكر ،عبد الله ، **استراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية** ، بحوث علمية محكمة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، ص 343، 2010.
7. اسماعيل ، محمد ، "**الاندماج في مشروع قانون الشركات الأردني**" ، دراسة منشورة، المكتبة الإلكترونية المجانية ، www.fiseb.com ص 26.
8. بوحرود ، فتيحة ، "**تقييم جودة الخدمة في شركات التأمين الوطنية في السوق الجزائرية**"، جامعة فرحات عباس، دراسة غير منشورة ، الجزائر، ص 20-21.
9. حسن، أحمد السيد عبد اللطيف ، "**التأمين و دوره الاقتصادي و الاجتماعي و تحدياته** "، مركز فقيه للأبحاث و التطوير.
10. زايدة ، مهيب ، دراسة بعنوان ، " **دوافع الدمج المصرفي و محدداته في فلسطين (دراسة تطبيقية)** " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2009.
11. السحيباني ،صالح ، دراسة بعنوان " **الاندماج و الاستحواذ ،الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة**" ، الرياض، مؤسسة الراجحي للخدمات المالية،2008
12. عبد العزيز ، عمر ، دراسة بعنوان " **أخلاقيات صناعة التأمين في الوطن العربي** " بحث منشور، جامعة الزيتونية الأردنية ، عمان، 2006.

13. عبد القادر ،مطاي دراسة بعنوان ، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير و عصرنة النظام المصرفي** ، دراسة منشورة، أبحاث إدارية و اقتصادية ،جامعة الشلف، العدد السابع ، ص 20، يوليو 2010.
14. علاونة ،عاطف ، دراسة بعنوان " **الاستثمار في أسواق راس المال و دورها في جذب الاستثمارات الاجنبية**" ، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ،ورقة عمل ، ص 3 2008،
15. الفرا، ماجد ، دراسة بعنوان "**النمط القيادي السائد لدى المدراء في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة**"، بحث محكم ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني ، ص 14–15.
16. قزعاط ، أسيل ، دراسة بعنوان : " **تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين (دراسة تطبيقية)** " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2009.
17. يارد، سليم، دراسة بعنوان **تعزيز القدرة التنافسية لقطاع التامين العربي**، دراسة منشورة ،2011.
18. النجار ،فايز ،ملكاوي نازم ،دراسة بعنوان "**نظم المعلومات و اثرها في مستويات الإبداع (دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية)**" دراسة منشورة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 26 – العدد الثاني– 2010.
19. الدباس ، معتصم ، دراسة بعنوان "**أثر الاندماج على اداء الشركات و أرباحها** " دراسة منشورة مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد العشرون ، العدد الثاني، ص 511 – ص 544 يونيو 2012 .
20. ابو عمرة ،رامي ، دراسة بعنوان "**واقع الممارسات الترويجية لشركات التأمين في قطاع غزة وأثرها على رضا العملاء**" رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2011.

المقالات:

21. الحمراني، فايز "،**شركات التأمين السعودي تتجه للاندماج أو رفع رأس المال لحماية مستقبلها**" ،2011.
22. الصنيع ،عبد الله ،" **ظاهرة اندماج الشركات واستحواذها هل تعمل لمصلحة الاقتصاد العالمي أم ضده** "،جريدة الشرق الاوسط،
23. المرزوق عبد الله ،"**حصة الكويت من سوق التامين الخليجي**"، العربية نت يونيو 2012.
24. **اندماج 3 شركات تأمين مصرية في كيان واحد** ، جريدة البيان الإماراتية ،2007

25. "**خيار دمج الشركات تسارع عالمي و تردد كويتي**" ،جريدة الجريدة، العدد 465، ص 25 ،2008.

المجلات :

26. مجلة مرآة التأمين العدد الثاني، ص 19، 2006.
27. مجلة مرآة التأمين ،العدد السادس، ص20، 2007

التقارير:

28. التقرير السنوي لشركة التامين العربية للعام 2010
29. التقرير المالي عن العام 2010 لشركة التكافل.
30. التقرير المالي عن العام 2010 لشركة المشرق للتأمين.
31. التقرير المالي عن العام 2010 لشركة فلسطين للتأمين.
32. التقرير المالي عن العام 2010 لشركة فلسطين للتأمين.
33. التقرير المالي عن العام 2010 لشركة المجموعة الأهلية للتأمين.
34. التقرير المالي عن العام 2011 لشركة التكافل.
35. التقرير المالي عن العام 2011 لشركة المشرق للتأمين.
36. التقرير المالي عن العام 2011 لشركة المجموعة الأهلية للتأمين.
37. التقرير المالي عن العام 2010 لشركة ترست العالمية للتامين.
38. التقرير المالي عن العام 2010ل شركة الوطنية للتأمين.
39. التقرير المالي عن العام 2011 لشركة الوطنية للتأمين.
40. التقرير المالي عن العام 2011 لشركة ترست العالمية للتامين.
41. تقرير سوق التامين الفلسطيني للمؤتمر العام الثامن و العشرون للاتحاد العام العربي للتامين 17–19 مايو 2010.

ثانياً : المراجع الاجنبية:

42. Al Sharrah , Ramadan ,**Strategic Expansion as Investment Option for Insurance Company in Middle East** , Scientific Magazine for Commercial Faculty , Kuwait University ,2005.
43. Brigham, Eugene& others **"Financial Management: Theory and Practice** "South Western: Thomson Learning, 11th edition, 2005.
44. Jarrod McDonald, **planning for successful merger & acquisition**: lesson from an Australian study, international business magazine, volume 1, USA, 2005.

ثالثاً المراجع الإلكترونية:

45. الموقع الالكتروني لاتحاد شركات التأمين الفلسطينية.
46. الموقع الالكتروني لشركة التكافل.
47. الموقع الالكتروني لشركة المشرق للتأمين.
48. الموقع الالكتروني لشركة الوطنية للتأمين.
49. الموقع الالكتروني لشركة ترست العالمية للتامين.
50. الموقع الالكتروني لشركة فلسطين للتأمين.
51. الموقع الالكتروني لشركة المجموعة الأهلية للتأمين.
52. الموقع الالكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية http://www.pcma.ps.
53. http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/31/217672.html

الملاحق

أولاً: الاستبيان

ثانياً :كشف المحكمين

أولا: الاستبيان:

الجامعة الإسلامية – غزة
كلية الدراسات العليا
برنامج إدارة الأعمال

السيد / ..... الفاضل

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،

يهدف هذا الاستبيان إلى الحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى النتائج الحقيقية لرسالة ماجستير بعنوان:

الاندماج في شركات التأمين و محدداته

(دراسة تطبيقية على قطاع شركات التأمين في فلسطين)

حيث صمم هذا البحث من أجل الاندماج في شركات التامين العاملة في فلسطين كدراسة تطبيقية ، لذا يرجى الإجابة عن الأسئلة الموجودة أدناه مع العلم أن هذه البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي والبحث العلمي فقط، راجين حسن تعاونكم معنا بالإجابة عن الأسئلة بكل موضوعية.

و تفضلوا وبقبول فائق الاحترام و التقدير،،،

الباحث

سامر "محمد معين" شعث

0599198582

Samerhh70@hotmail.com

أولاً : البيانات الشخصية:

رقم الاستمارة ـ

☐ الجنس :

1- ذكر **2- أنثى**

☐ العمر :

1) 20-30 **2) 31 – 40** **3) 41 – 50**

4) 51 فأكثر

☐ المستوى التعليمي:

1) ثانوي **2) دبلوم** **3) بكالوريوس**

4) ماجستير **5) دكتوراه**

☐ التخصص العلمي :

1) إدارة **2) محاسبة** **3) اقتصاد**

4) مالية و مصرفية **5) أخرى أذكرها** **_____**

ثانياً : فقرات الاستبيان حول الاندماج في شركات التامين:

	الرقم	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
			5	4	3	2	1
☐	.1	يدفع ضعف القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين لتحقيق الدمج مع شركات أخرى بهدف تدعيم رأسمالها.					
☐	.2	تساعد زيادة حجم موجودات شركات التامين المندمجة على تنوع خدمات التأمين المقدمة					
☐	.3	تزداد جودة الخدمات المقدمة من قبل شركات التامين نتيجة لاندماجها.					
☐	.4	الدمج بين شركات التأمين يزيد القدرة التمويلية للشركات المندمجة.					
☐	.5	الدمج بين شركات التأمين يوفر مزيدا من الموارد المالية للشركات المندمجة.					
☐	.6	تتجه شركات التامين الخاسرة نحو الاندماج بهدف زيادة أرباحها مقارنة مع المنافسين.					
☐	.7	تزيد المحفظة الاستثمارية لدى شركات التامين جراء عملية الاندماج بينها.					
☐	.8	يعتبر التخلص من الديون المتعثرة لشركات التأمين دافعاً أساسياً نحو الدمج بين الشركات.					
☐	.9	يعتبر انخفاض حجم أقساط التأمين لدى الشركات الصغيرة وسيطرة الشركات الكبيرة على معظمها دافعاً أساسياً للدمج.					
☐	.10	تندمج شركات التامين الصغيرة مع الشركات الكبيرة سعياً منها للاستفادة من خبرتها.					
☐	.11	تعتبر حاجة شركات التأمين لتحسين مستوى الكفاءات الإدارية القائمة و الاستفادة من انتقال الخبرات التأمينية المتميزة دافعاً أساسياً للدمج بينها.					
☐	.12	تندمج شركات التامين مع بعضها لحاجتها لتحسين الكفاءة الإدارية و الاستفادة من الخبرات المشتركة.					
☐	.13	تستفيد شركات التامين المندمجة من حالة التطور التكنولوجي لتحسين الخدمة المقدمة و اعتبارها مصدر للتنافس.					
☐	.14	تتوسع الشركات الصغيرة جغرافياً اعتمادا على اندماجها مع شركات أخرى بما يزيد من حصتها السوقية.					
☐	.15	تشابه الخدمات التأمينية المقدمة من قبل شركات التامين الصغيرة يدفعها إلى الاندماج من اجل تنويعها.					
☐	.16	تتميز شركات التأمين الكبيرة عن غيرها بكبر نشاطها وتنوعه واختلاف تكاليف وعوائد هذا النشاط قياساً بالشركات الصغيرة الحجم.					
☐	.17	تحدد طبيعة النظم الداخلية لشركات التامين ودرجة تماثلها أحد العوائق الرئيسية لتحقيق الدمج بين شركات التأمين.					
☐	.18	تلعب مرونة النظم الداخلية لشركات التأمين دوراً هاماً في تحقيق عملية الدمج بين شركات التأمين					
☐	.19	تساهم طبيعة نظم المعلومات في شركات التامين بشكل كبير في تحقيق الدمج بينها.					
☐	.20	تتعثر عملية الدمج بين شركات التامين تبعاً لطبيعة و نوع نشاط التامين.					
☐	.21	يتحقق الدمج بين شركات التأمين بشكل أساسي على الرغبة الصادقة والتعاون من مجالس الإدارة في تلك الشركات.					
☐	.22	رؤية مجالس الإدارة في شركات التأمين من المحددات التي تعيق سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.					

	الرقم	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
☐	.23	رغبة حملة الأسهم في شركات التأمين في إبقاء سيطرتهم على الشركة أحد المحددات والعوائق الأساسية للدمج بين شركات التأمين.					
☐	.24	التخلص من الأنا الإدارية الموجودة لدى بعض الشركات من العوامل المساعدة على تحقيق الاندماج بين شركات التأمين.					
☐	.25	يزيد حجم محفظة الاستثمار المالية عند عملية الدمج اعتمادا على ما يتوفر من موارد و إمكانات مشتركة					
☐	.26	يمثل الوزن العائلي لحملة الأسهم أحد المحددات والعوائق الهامة في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.					
☐	.27	تقوم شركات التأمين بجمع معلومات وبيانات عن البيئة المنافسة المحيطة بها من أجل التوسع في الخدمات.					
☐	.28	انخفاض حجم أقساط التامين في فلسطين يؤثر بشكل سلبي على حجم الأعمال في قطاع التأمين.					
☐	.29	انخفاض حصة شركات التأمين من الناتج المحلي يدفع الشركات إلى الاندماج .					
☐	.30	مخاطر الاقتراض المرتفعة في فلسطين يدفع الشركات إلى الاندماج .					
☐	.31	صغر حجم شركات التأمين يحد من قدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم					
☐	.32	تمثل البيئة القانونية الفلسطينية محدداً و عائقاً هاماً لعملية تحقيق الدمج بين الشركات.					
☐	.33	عدم وجود الحوافز والتسهيلات اللازمة لتشجيع الدمج بين شركات التأمين يمثل محدداً و عائقاً هاماً لعملية الدمج بين شركات التأمين في فلسطين.					
☐	.34	الحوافز والتسهيلات التي تقدمها السلطات التنفيذية بمختلف مستوياتها محدداً و عائقاً أساسياً في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين.					
☐	.35	تعتبر طبيعة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المطبقة محدداً و عائقاً هاماً في عملية تحقيق الدمج بين الشركات.					
☐	.36	عدم استقرار المناخ السياسي في فلسطين أحد المحددات والعوائق الرئيسية في سبيل تحقيق الدمج بين شركات التأمين					
☐	.37	اختلاف التشريعات و القوانين المطبقة بين الضفة الغربية و قطاع غزة يؤثر سلباً على نشاط شركات التامين					
☐	.38	تجاهل فرض التأمين من قبل السلطات التنفيذية أثر بشكل كبير على أوضاع الشركات.					
☐	.39	التداخل ما بين قانون التامين و قانون الشركات يؤثر بالسلب على نشاط الشركات.					

ثانياً: كشف المحكمين:

كشف بأسماء المشاركين في تحكيم الاستبيان

الرقم	اسم المحكم	التخصص العلمي	مكان العمل
.1	د. أحمد أبو الخير	إدارة تربوية	القدس المفتوحة
.2	د. أكرم سمور	إدارة أعمال	الجامعة الإسلامية
.3	د. جهاد الخضري	إحصاء تطبيقي	القدس المفتوحة
.4	د. حمدي زعرب	محاسبة	الجامعة الإسلامية
.5	د. رامز بدير	إدارة أعمال	جامعة الأزهر
.6	د. سمير صافي	إحصاء تطبيقي	الجامعة الإسلامية
.7	د. صباح العلمي	التأمين	المجلس التشريعي
.8	د. صبري مشتهى	إدارة أعمال	القدس المفتوحة
.9	د. عبد الله الهبيل	إحصاء تطبيقي	جامعة الأزهر
.10	د. علي النعامي	محاسبة	جامعة الأزهر
.11	د. علي شاهين	محاسبة	الجامعة الإسلامية
.12	أ.لؤي شعث	إدارة أعمال	شركة الفجيرة للتامين
.13	د. محمد اشتيوي	إدارة أعمال	القدس المفتوحة
.14	د. نهاية التلباني	إدارة أعمال	جامعة الأزهر
.15	د. د. وسيم الهبيل	إدارة أعمال	الجامعة الإسلامية
.16	د. وفيق الأغا	إدارة أعمال	جامعة الأزهر